

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ١٤

الجمعة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

والأنشطة الإنسانية. ويمكنني أن أؤكد للجمعية العامة أن  
هنغاريا، بصفتها بلدا مرشحا لعضوية مجلس الأمن للفترة  
٢٠١٢-٢٠١٣، مستعدة للعمل بقوة للتغلب على  
الانقسامات ولتعزيز الشراكات العالمية في بيئة اليوم الدولية  
المتبادلة الاعتماد.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على أننا نحن  
شعوب الأمم المتحدة قد عقدنا العزم على جملة أمور من  
بينها "تعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو  
أفسح من الحرية"، وأنه من أجل هذه الغاية يمكن "استخدام  
الأجهزة الدولية في النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي  
للشعوب جميعها".

في عام ٢٠٠٠، أظهرت الأمم المتحدة دورها  
القيادي حين قامت بإعداد الأهداف الإنمائية للألفية  
واعتمدها. وقد أكدت لي الإسهامات التي قدمت قبل بضعة  
أيام أنه، بالرغم من تأثير الأزمات العالمية الأخيرة، فلا أحد  
منا سيرضى برؤية المستقبل الكئيب الذي سينجم عن الإبطاء  
في تنفيذ الأعمال الملموسة التي نقوم بها. وستظل هنغاريا

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

خطاب السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة  
الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هنغاريا.

اصطحب السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا،  
إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة،  
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بال  
شميت، رئيس جمهورية هنغاريا، وأن أدعوه إلى  
مخاطبة الجمعية.

الرئيس شميت (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): ترغب  
هنغاريا، كعضو ملتزم في الأمم المتحدة، في الاضطلاع  
بدورها في الجهود الدولية الرامية إلى بناء مستقبلنا المشترك.  
وانطلاقا من هذه الروح، نبذل قصارى جهدنا للإسهام في  
إدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام التابعة للمجتمع  
الدولي، ونسعى إلى تقديم قيمة مضافة خاصة للتنمية الدولية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



شركاؤنا التزامات مماثلة، مع وضع اختلاف قدراتهم في الاعتبار.

يشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حجر الزاوية في سياسة هنغاريا الخارجية. وتقف هنغاريا في طليعة الجهود الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز، ومن بينها التمييز القائم على الأصل الوطني أو الديني. ونرى أن حقوق الأقليات، مع إيلاء اعتبار خاص لحفظ هويتهم الثقافية وتراثهم اللغوي، يجب أن تكون على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي. ونعتقد أن ازدهار طوائف الأقليات لا يضعف المجتمع، بل على العكس يساهم في الثراء الثقافي للبلد. ولا يمكن الاستمرار في إقامة علاقات مثمرة بين الأغلبية والأقليات إلا في ظل عدم انتهاك حقوق الإنسان وسيادة روح التسامح على مستويات المجتمع كافة. وهذا أحد الأسباب التي جعلت هنغاريا تقرر إنشاء معهد توم لانتوس في بودابست ليكون مركزاً دولياً للارتقاء بحقوق الإنسان ونشر قيمة التسامح.

وتشعر هنغاريا أيضاً بضرورة إثارة قضية المرأة على نطاق العالم. يجب عدم تجاهل الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفي خفض مستوى التوترات والعدائيات في جميع أرجاء العالم. ونحن واثقون بأن إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي حدث مؤخراً، يمثل تقدماً كبيراً في هذا الصدد، وسيساهم إسهاماً كبيراً في القضاء على أشكال الحرمان التي تعاني منها المرأة.

سمحوا لي أن أعرب عن شكر هنغاريا الخالص للأمين العام عن دعوته، في هذا اليوم نفسه، إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن آلية نزع السلاح. وقد ظهرت بوضوح ديناميكية جديدة في هذا المجال خلال مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد

عاقدة العزم على تحمل نصيبها من المسؤولية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العالم، وسنستمر في تنفيذ برامج المانحين في مناطق عديدة من العالم.

لقد تسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة في إفقار الملايين من الناس، وبخاصة الفئات الأضعف في بلدان العالم الثالث. كما أحدثت أزمات الغذاء والماء والطاقة والكوارث الإنسانية، مثل زلزال هايتي وفيضانات باكستان، خسائر بشرية كبيرة. ويؤكد تزايد عدد الكوارث الحاجة الكبيرة إلى الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها، فضلاً عن الأنشطة الإنمائية القائمة على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتؤمن هنغاريا بأنه يجب اتخاذ نهج قائم على الشراكة من أجل تحقيق النجاح والاستجابة الفعالة لاحتياجات الفئات الضعيفة أو المحرومة في هذه الأوقات المضطربة.

وبالمثل، يحتمل تغير المناخ موقعاً متقدماً ضمن التحديات الكبرى التي تهدد رخاءنا وأمننا وتنميتنا الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي عناية خاصة للمخاوف المبررة والشرعية للدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بهذا الخصوص. وهدفنا الأولي ينبغي أن يكون اتخاذ سلسلة من القرارات الطموحة والعملية في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في كانكون بالمكسيك في وقت لاحق هذا العام. ومن شأن هذه القرارات أن تمهد الطريق لاعتماد إطار عمل شامل وملزم قانوناً العام المقبل بجنوب أفريقيا.

وبوصف هنغاريا دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، نحن مستعدون أيضاً للمزيد من خفض الانبعاثات إن قدم

أهمية كبيرة في سياستنا الخارجية بسبب قربها من حدود هنغاريا.

ونحن نرى أنه ينبغي أن يكون إحراز التقدم نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة وتسوية مشاكلها المستمرة نتاج عملية منبعثة من الداخل، وبدعم لا يتزعزع من جانب المجتمع الدولي.

وتحترم هنغاريا الفتوى التي أصدرتها مؤخراً محكمة العدل الدولية بشأن كوسوفو، ويظل بلدنا ملتزماً بقوة بتشجيع الحوار المباشر بين البلدان والمجتمعات في المنطقة.

وفي أفغانستان، ينبغي للمجتمع الدولي عامة، ولبلدان المنطقة على وجه الخصوص، أن يدعموا الجهود الهادفة إلى تحقيق المصالحة والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. فتقوية مؤسسات الدولة على المستويات كافة، وتحسين الحالة الأمنية، والتنفيذ الفعال لبرامج التنمية المدنية كلها من العناصر الضرورية لخفض حدة التوترات ونقل المسؤولية والقيادة إلى الحكومة الأفغانية. وتظل هنغاريا ملتزمة بدعم أفغانستان سياسياً، وسنبذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة للبلد من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء.

ونحن نتوخى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. كما نعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط ينبغي بل ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق مصالحة عربية - إسرائيلية شاملة. ونعلم جميعاً أن الأمر يستلزم رجالاً شجعاناً لبدء حرب، ولكن إنهاءها يتطلب رجال دولة. وبهذا الفهم، ترحب هنغاريا بتحول المحادثات غير المباشرة مؤخراً إلى محادثات مباشرة بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتؤيد ذلك بقوة. ونشيد بالالتزام الشخصي للأمين العام بان كي - مون والجهود التي تبذلها

في وقت سابق من هذا العام، ونحن نأمل أن يفضي تجديد الالتزام الدولي بترع السلاح النووي وعدم الانتشار إلى إحراز النجاح.

بيد أننا نلاحظ بقلق بالغ أن التوافق المتزايد على الهدف النهائي لما بات يعرف بإخلاء العالم تماماً من الأسلحة النووية تنال منه محاولات بعض البلدان العلية والسرية لنشر أسلحة الدمار الشامل والقذائف. وتؤيد هنغاريا تأييداً تاماً البيان الذي ألقته في نيويورك، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، السيدة كاترين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية بشأن المفاوضات التي جرت بين حكومات مجموعة ٣+٣ وإيران.

ويشكل الإرهاب العالمي أحد أخطر المهددات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وتدين هنغاريا بشدة هذه الظاهرة بكل أشكالها وتجلياتها، وتشير إلى الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم في مكافحة الإرهاب. ونحن نرحب بكون الاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي اختتم مؤخراً قد عزز التوافق فيما بين الدول الأعضاء على إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب. ومع الإعراب عن تضامننا التام مع ضحايا الإرهاب، تؤيد بشكل قاطع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وقبل عقد من الزمن تقريباً، تعرضت مدينة نيويورك هذه إلى أحد أفظع الهجمات الإرهابية في تاريخ الإنسانية. والبيان المؤسف الذي أدلى به أحد المتكلمين أمس فيما يتعلق بهذا الحدث المأسوي غير مقبول ويضر بالقضية النبيلة المتمثلة في تعزيز التفاهم المتبادل والحوار بين الديانات والحضارات.

لقد أنشئت الأمم المتحدة - واقتبس مرة أخرى من ديباجة الميثاق - من أجل "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، ونعيش معاً في سلام وحُسن جوار". والتعايش والتعاون يخدمان الاستقرار الإقليمي في غرب البلقان، وهي منطقة لها

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة فرنانديث** (تكلمت بالإسبانية): ركزت معظم الخطاب التي استمعنا إليها اليوم وأمس على ثلاثة محاور رئيسية. وكان أحدها، بلا شك، الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها وتطورها وكيفية التغلب عليها. وكان تغير المناخ محورا آخر للتركيز، وأخيرا فإن الموضوع الثالث الأساسي والهام للغاية كان صون السلم والأمن الدوليين.

واعتقد أن البلدان الناشئة، والأرجنتين على وجه الخصوص، لديها تجربة ثرية يمكن أن تتشاطرها بخصوص هذه المواضيع الثلاثة وأنه يتعين علينا اتخاذ موقف. بخصوص الأزمة العالمية، التي كانت آثارها محسوسة في البلدان الناشئة على الرغم من أن منشأها الفعلي كان في البلدان المتقدمة النمو، تجدر الإشارة إلى أن البلدان النامية تحديدا هي التي دعمت النمو الاقتصادي في العقد الماضي وأنها هي التي ستعيد إشعال جذوة النمو والنشاط الاقتصادي وستجعلهما مستدامين، وستوفر بالتالي وسائل للتغلب على الأزمة التي ربما تكون أكبر أزمة اقتصادية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

وفي هذا السياق، فإن الأرجنتين كانت بدرجة ما فأر تجارب لسياسات التسعينيات من القرن العشرين عندما وُصفت بأنها تلميذ نموذجي في حين كانت ديونها قد بلغت في الواقع مستويات لا يمكن تحملها وكانت لا تنتج سلعا أو خدمات وتعاني بالفعل تراجعاً في إيجاد الوظائف، حتى أهدرت أخيرا

المجموعة الرباعية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وأيضا الإسهامات القيمة لعدد من رجال الدولة العرب البارزين بهذا الخصوص.

إن هنغاريا، في تصرفها بمفردها وكذلك ضمن إطار الأمم المتحدة، هي شريك للبلدان الأفريقية في تعزيز التنمية وإحلال السلام والأمن في القارة. كما نشجع على إسماع صوت أفريقيا بخصوص القضايا العالمية التي تفرض نفسها مثل إدارة المياه والقضاء على الفقر وتمكين المرأة. ونشدد مرة أخرى على أهمية دور البلدان الأفريقية ذاتها وأهمية الحوار والمفاوضات في هذه العملية.

وختاما، أود، بشكل شخصي وبصفتي البطل الأولي الوحيد في القاعة، أن أشدد على إيماني القوي بأن الشراكات المتعددة الأطراف لا يمكن تعزيزها إلا باحترام القواعد التي أرسيناها بصورة مشتركة مع إيلاء اهتمام خاص لقواعد اللعب النظيف مع الفرق الأخرى واللاعبين الآخرين في الملعب. وأنا على ثقة بأنه خلال دورة العمل المقبلة، ستظل المبادئ السامية للأمم المتحدة نبراسا هاديا تستنير به جميع الوفود في تعزيز التعاون العالمي في إطار آلية الأمم المتحدة، وهو التعاون الذي تشتد الحاجة إليه للتصدي للتحديات التي تواجهنا اليوم. وأود أن أؤكد للجمعية استعداد هنغاريا لبذل قصارى جهدها للإسهام في بلوغ تلك الأهداف النبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هنغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين**

ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى الإدارة الاقتصادية المعاكسة للدورات الاقتصادية وإلى الفهم لأن أدوات مثل المصرف المركزي والاحتياطيات المصرفية والتجارة الخارجية والإنتاج وتوليد العمالة وتحسن مستويات المعيشة، مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق المالي، هي بالضبط التي حالت دون أن تخلف الأزمة التي تحتاج البلدان النامية نفس الآثار التي كان يحتمل أن تخلفها في أوقات أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أننا عززنا أيضا الاستخدام الذكي لاحتياطياتنا، وهو أمر موضع نقاش حاليا في جميع الهيئات المتعددة الأطراف في عالم الاقتصاد وفي سياق مجموعة العشرين. وقد استخدمنا احتياطياتنا بعقلانية لأننا نعتقد أنها في حالتنا، تولدت من تحقيق فائض تجاري - أي أموال بالعملة الصعبة - وينبغي أن تُستخدم لسداد الديون بدلا من طرحها في أسواق رأس المال، مما يؤدي إلى دين رقمه ثنائي وفي الوقت نفسه نكون قد جئنا ٥,٠ في المائة فحسب من الفوائد على احتياطياتنا. وسيكون حقا من غير المعقول وغير المنطقي بالنسبة لبلدنا أن يغرق في دين يتكون من رقمين، بينما في الواقع لدينا ما يكفي ويزيد من الاحتياطيات نجني منها بالكاد ٥,٠ في المائة.

ما أحاول أن أقوله هو إن تجربتنا في الأرجنتين، فضلا عن تجربة البلدان الناشئة الأخرى - التي، أود أن أكرر التأكيد مرة أخرى، تدعم النمو الاقتصادي - تجعل لزاما على مجموعة العشرين، وكذلك مجموعة الـ ٧٧، حيث سنقوم أيضا بالعمل على تحقيق هذا الهدف، إجراء إصلاح صارم لوكالات الائتمان الدولية، التي فشلت في هدفها الأساسي: ضمان استقرار الاقتصاد العالمي الذي يوفر فرص العمل والرفاه لسكان هذا الكوكب.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماك دونالد (سورينام).

في عام ٢٠٠١ في أزمة مالية شبيهة جدا بتلك التي هزت العالم في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

وانداحت الأرض من تحت قدمي الأرجنتين في عام ٢٠٠١. غير أنه بفضل السياسات التي تتبعها منذ عام ٢٠٠٣ فصاعدا، تمكنا من التغلب على تلك الأزمة، والتي كانت شبيهة إلى حد كبير بالأزمة التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨. وقد فعلنا ذلك بجهودنا الذاتية وبفضل، وهذا هو الأهم، استراتيجية اقتصادية وسياسية لم تفرضها مطالب المؤسسات الائتمانية المتعددة الأطراف ولكنها كانت تتماشى مع قناعتنا الخاصة وتماشى، وهذا هو الأهم، مع مصالحنا.

وخلال فترة الثماني سنوات السابقة على هذا العام - العام الحالي، الذي يحتفل فيه بلدي بمرور ٢٠٠ سنة على حصوله على الحرية - حققنا أكبر نمو اقتصادي نشهده في تاريخنا الذي يمتد لمائتي عام. ونجحنا في الخروج من وطأة الدين بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخنا. ومنذ تخلف البلد عن سداد ديونه السيادية وهو ما حدث في عام ٢٠٠١ والذي كان أكبر حالة تخلف عن سداد ديون سيادية في التاريخ، أعادت الأرجنتين اليوم التفاوض بشأن ٩٣ في المائة من ديونها الإجمالية مع حائزي سندات ديون الأرجنتين. وفضلا عن ذلك، فقد حققت الأرجنتين في العام المنقضي نموا شاملا لم يسبق له مثيل، وذلك عقب تنفيذنا تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية طوال عام ٢٠٠٩ وفي أواخر عام ٢٠٠٨. وشهدنا نموا في النشاط الاقتصادي بنسبة ٩ في المائة خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. وأعدنا معدل البطالة مرة أخرى إلى مستوى ٧,٩ في المائة. ونجحنا في مواصلة خفض معدلات الفقر والفقر المدقع، والتي تراجعت الآن إلى مستويات لم نشهدها من قبل في بلدنا.

كما أن تغير المناخ، الذي يحظى بأهمية بالغة وسيتم تناوله قريبا في اجتماع كانكون، ما برح يمثل موضوعا رئيسيا في جميع المداخلات التي قدمت من على هذا المنبر. ولئن كان من المستحسن والمسعف أن نتكلم عن ذلك، فإننا لم نتوصل إلى اتفاق، لأنه في الواقع، لم يعرض علينا حلا في هذا المجال يتصف بالعدل والإنصاف من حيث من ينبغي له تحمل المسؤولية الأساسية، وإلى أي درجة، عن الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي. وليس من الإنصاف أن يتعين على البلدان النامية - التي تمكنت، من خلال دفعها ثمنا باهظا، من التغلب على مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بتحقيق النمو الاقتصادي - أن تكون من يجب عليها تحمل المسؤولية عن التركة البيئية للبلدان المتقدمة النمو، التي لوثت العالم لعقود وبالتالي ينبغي أن تكون هي التي تتحمل هذه المسؤولية. كما أن وضع أهداف يمكن تحقيقها وغايات تتماشى مع الحاجة إلى مواصلة النمو في الاقتصاد تتطلب منا إعادة تنظيم أهدافنا على نحو جاد في مجال ظاهرة الاحترار العالمي.

وفيما يتعلق بالتركيز النهائي، وهو بناء السلم والأمن الدوليين، فإننا نعتقد مخلصين أن استئناف الحوار بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية هي أنباء جيدة جدا فعلا عندما يتعلق الأمر في نهاية المطاف بتحقيق ما نعتقد أننا جميعا نتطلع إليه منذ فترة طويلة: وهو أن تجلس دولة فلسطين خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة بوصفها عضوا كامل العضوية. ونعتقد أن ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. وأقول هذا بحكم تجربتنا كبلد كان هدفا وضحية للجماعات الإرهابية الدولية. وكما تعلم الجمعية، وقع بلدي في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ ضحية لهجومين إرهابيين فظيعين. الهجوم الأول كان نسف السفارة الإسرائيلية، والهجوم المأساوي الثاني كان تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الملح حقا أن يكون هناك تشريع عالمي في مجال الصناديق الانتهازية التي تتحرك أساسا من منطقة إلى أخرى في البلد بطرق تخمينية حقا وتؤثر على الاقتصادات بلا شفقة. ونعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى تقييم وكالات تصنيف المخاطر وإحصاءاتها للتشريعات، فعلى سبيل المثال قامت بتصنيف ديون الأرجنتين على أنها عالية المخاطر، في حين أن جمهورية الأرجنتين ما فتئت في الواقع تدفع ديونها بدقة منذ عملية إعادة التفاوض الأولى، في عام ٢٠٠٥، بدون اللجوء إلى أسواق رأس المال. ومع ذلك، فقد أعطت تلك الوكالات مراتب متقدمة كثيرا لبلدان ثبت بعد ذلك أنها لم تسدد ديونها لأنها كانت تعاني من مشاكل هيكلية في اقتصاداتها، مثل العجز المالي والعجز التجاري وتدفقات الاحتياطيات إلى الخارج - وهذا بالضبط عكس ما حدث في الأرجنتين.

ولذلك، فإننا نؤمن بضرورة إجراء إعادة هيكلة عالمية للصناديق المتعددة الأطراف - أساسا في إطار نظري مختلف عن الإطار الذي شهده العالم، وهو توافق آراء واشنطن. وقد أمك الإخفاق توافق الآراء ذلك، ولكن لم يتم الاستعاضة عنه بإطار نظري جديد يعطي أدوارا مختلفة للبنوك المركزية، وكذلك للدول بوصفها أدوات لتعزيز التدابير المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تكفل شيئا، في رأينا، يمثل شاغلا رئيسيا: الاستقرار الوظيفي، وليس استقرار العملة فحسب.

ونحن أيضا نؤمن بإيماننا صادقا بأنه ينبغي ألا تكون العملات محمية من منظور نقدي فحسب، بل على العكس من ذلك، نحن نعتقد أن قيمة عملة كل بلد ترتبط مباشرة بإمكانات النمو وقدرة اقتصاد كل بلد على توليد الثروة. وترتبط أيضا بالتوزيع العادل للثروة، والتي ينبغي أن تجعل المجتمعات مستدامة من خلال نموذج ليس اقتصاديا فحسب، بل سياسيا في جوهره أيضا.

أنا رئيسة بلد يمكننا أن نحتفل فيه بالسنة اليهودية الجديدة مع الطائفة اليهودية، كما فعلت هذا العام بصفتي زعيمة للبلد. ونحتفل أيضا بنهاية شهر رمضان في المركز الإسلامي. نحن بلد منفتح الذهنية بدرجة كبيرة وتضمن فيه التعددية والتنوع للجميع.

لذلك، هناك سابقة لما نقترحه. هذه السابقة ليست تأويلا قانونيا خياليا أو حسب الهوى؛ إنها قضية لوكرية. تلك سابقة دولية لمحاكمة أجريت في بلد محايد ثالث يمكن أن يضمن العدالة لمن يخشون احتمال محاكمتهم محاكمة غير نزيهة. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن جمهورية الأرجنتين لا تسعى وراء الأطراف المذنبة. وكل ما تسعى إليه حكومة الأرجنتين هو العدالة. في نهاية المطاف، يجب معاقبة كل من ارتكب جريمة بهذا الحجم.

وبالتالي، يحدونا الأمل في أن يضع العرض الذي أقدمه اليوم إلى جمهورية إيران الإسلامية أمام الجمعية العامة نهاية لذريعة عدم الحياد ويؤدي أخيرا إلى مراعاة الأصول القانونية. أنا أوجه هذا بصفة خاصة إلى من يصرون على أنه لا يمكن أن تكون هناك عدالة محايدة. أعتقد أن لهذه الإيماءة البليغة سوابق دولية، وستتيح لنا تسوية هذه الحالة وتوجيه هذا النزاع بصورة مؤسسية. لا بد أن نفعل هذا إذا أردنا أن نشعر بأننا حقا جزء من المجتمع الدولي. لا بد من تسوية هذا النزاع في إطار من العدالة والشرعية.

أخيرا، ومرة أخرى فيما يتعلق بالشواغل الأمنية، لا بد أن نطالب مرة أخرى، هنا في الجمعية العامة باحترام حقوقنا السيادية في جزر مالفيناس. نحن لا نفعل ذلك حصرا لأسباب تاريخية. إن مطالبتنا صحيحة تماما. لقد رفضت المملكة المتحدة بصفة منهجية تنفيذ قرارات الجمعية العامة الملزمة عالميا والداعية إلى التفاوض مع جمهورية الأرجنتين على مسألة السيادة.

وفي ذلك الصدد، في ٢٠٠٧، طلب رئيس بلدي آنذاك، نيستور كيرشنر، إلى جمهورية إيران الإسلامية الموافقة على تسليم المواطنين الإيرانيين الذين اتهمهم نظام العدالة الأرجنتيني بالضلوع في تنفيذ تلك الجريمة البشعة. وقد فعلت الشيء نفسه بوصفي رئيسا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ - ولا بد لي من الاعتراف أنه لم يحقق ذلك أثرا كبيرا. وفعلت ذلك مؤكدا أن بلدي بلد رائد في احترام حقوق الإنسان ومحاكمة من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية. وقد شددت أيضا على أن لدينا نظاما يكفل أصول المحاكمات والحق في الاستعانة بمحام، وأنه لا يسمح بمحاكمة أي شخص أو إدانته غيابيا. وتلك هي الأسباب التي دعتنا إلى الاستمرار في تقديم طلب التسليم هذا. كما أكدنا ذلك لأي من المواطنين الأرجنتينيين الذين يعتقدون بأن نظام العدالة في بلدنا ليس منصفًا بما يكفي أو لا يعمل على إنفاذ القانون، فنحن طرف في الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن يلجأوا إليها، بما في ذلك المحاكم الدولية مثل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أننا نكفل استمرار احترام جمهورية الأرجنتين لكل هذه المبادئ، فلم نحقق نتائج بعد.

وفي هذه المناسبة، لن أدعو للمرة الرابعة إلى شيء من الواضح أنه لن يحقق النتائج. ولكن سأقترح على جمهورية إيران الإسلامية - حتى لو كانت لا تثق بالعدالة في الأرجنتين، كما قالت، بسبب الحكم المسبق والحياد غير الكافي لإجراء محاكمة - اختيار بلد ثالث، من خلال اتفاق متبادل بين بلدنا تتوفر فيه ضمانات أصول المحاكمات، وحيث يمكن للمراقبين الدوليين وممثلي الأمم المتحدة أن يشتركوا في محاكمة منفذي الهجوم المروع على الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في بلدنا. أود أن أقول أيضا إننا لا نعتبر ذلك الهجوم هجوما على طائفة واحدة أو دين واحد. بالنسبة لنا، كان هجوما على كل الأرجنتينيين.

على زر أحمر، في محرقة نووية. كان ذلك هو السبب الحقيقي لإنشاء مجلس أمن يمكن أن يحقق توازنا بين مصالح عالم ثنائي القطبية ويمنع وقوع محرقة نووية.

لم يعد لذلك العالم وجود. إن من كانوا ذات يوم أعداء وخصوما ألداء أصبحوا الآن شركاء أو حلفاء أو أصدقاء أو أي اسم قد يهتم أحد بإطلاقه. الأمر المؤكد هو أن من يستطيعون إثارة حالات صراع مروعة ومأس وإرهاب دولي ليسوا أعضاء هناك ولن يكونوا أبدا. وبالتالي، فقد مجلس الأمن فعاليته لأنه لا يتسق مع عالم اليوم أو الأخطار التي تحدق به. بل على العكس، أدى استغلال بعض أعضاء المجلس وإساءة استغلالهم لمراكزهم المهيمنة في بلدان معينة إلى تأجيج صراعات لا يستطيع المجلس كبحها، ناهيك عن المنظمة.

نعتقد أن قضية جزر مالديف بالغة الدلالة. تستطيع المملكة المتحدة أن تفعل ما يحلو لها لأن أحدا لن يرغمها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولأنها عضو دائم وعضو مهم في منظمة حلف شمال الأطلسي. في عالم يكيل بمكيالين - حيث لا تُرغم سوى البلدان النامية والضعيفة للغاية على الالتزام بالنظام القانوني الدولي، في حين ينتهكه بصورة منهجية من يستطيعون انتهاكه - لا يمكن بناء السلام، ناهيك عن صون الأمن الدولي، لأن هذه الحالات تفضي في النهاية إلى إثارة نوع من التزايدات والخلافات المستعصية التي نراها كل يوم.

أرى أن من المهم ملاحظة أن مفهومي الأمن والسلام لا يمكن إطلاقا ربطهما بالأمور العسكرية وحدها. لا بد من ربطهما أساسا بالقيم السياسية والعدالة والحرية وقضية كفاف من أجلها بنو الإنسان من البداية: ألا وهي المساواة.

لكن ذلك ليس كل ما في الأمر. اتخذت قرارات من جانب واحد لاستغلال الموارد الهيدروكربونية في الجزائر. وينطوي هذا الاستغلال على جانبين. الأول أنه ينطوي على نهب لموارد طبيعية مملوكة لنا. لا يمكن تصور إمكان صون السيادة الإقليمية أو التاريخية أو القانونية على جزر تبعد ١٤ ٠٠٠ كيلومتر عن المملكة المتحدة ويعيش سكانها المنقولين إلى الجزائر في حرف قاري يتبع بلا شك جمهورية الأرجنتين جغرافيا وجيولوجيا وتاريخيا.

وينطوي الجانب الثاني على خطر وقوع كارثة إيكولوجية. سببت شركة بريتيش بتروليوم، التي تعمل قبالة ساحل الولايات المتحدة الأمريكية في خليج المكسيك، كارثة إيكولوجية غير مسبوقة. لم يدفعنا انعدام إشراف بلدنا أو أي بلد آخر على ما تفعله المملكة المتحدة في جزر مالديف إلى الدفاع عن الموارد الطبيعية لبلدي فحسب، بل أيضا إلى السعي لتفادي كارثة إيكولوجية قد تقع نتيجة هذا الانعدام التام للإشراف.

ربما يقول البعض إن هذا لا علاقة له بالأمن. إن له علاقة كبيرة بالأمن، لأن إحدى المشاكل الرئيسية لعالمنا المعولم هي ضرورة تكيف مجلس الأمن مع عصرنا. نحن بحاجة إلى مجلس أمن يستحق اسمه. لقد استغلت إنكلترا، شأنها شأن بلدان أخرى لها مقعد دائم في المجلس، مركزها وأساءت استغلاله. إن قرارات مجلس الأمن لا تُطبق إلا على تلك البلدان التي ليس لديها سلطة كافية أو الحق في مقعد دائم في المجلس. يتعين إصلاح المجلس لأنه لم يكن قادرا على الإطلاق على صون السلم والأمن الدوليين.

ذلك لا يرجع إلى مجرد كون بعض المقاعد دائمة أو إلى كون السياق العالمي تغير منذ إنشاء ميثاق سان فرانسيسكو لمجلس الأمن. كان مجلس الأمن، بأعضائه الدائمين، مجلس أمن يمكن لأعضائه أن يتسببوا، بالضغط

الديمقراطي في غابون، الأمر الذي سلط الضوء على مصداقية وموثوقية مؤسساتنا وشعور شعبنا بالمسؤولية.

ولمدة سنة تقريبا الآن، أجريت في غابون إصلاحات واسعة النطاق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تركز على تعزيز تراثنا البيئي والقطاع الصناعي وعلى جعل قطاع الخدمات أكثر دينامية. وعندما توليت منصبى، قدمت الركائز الاستراتيجية الثلاث لغابون الناشئة وهي: غابون الخضراء، وغابون الصناعية وغابون الخدمات.

إنني إذ وضعت ركيزة تحقيق غابون الخضراء على رأس تلك القائمة، فإنما أردت أن أشدد على الدور المركزي الذي سيؤدي هذا القطاع في اقتصاد غابون. وأنا أرى أن تحقيق غابون الخضراء بوصفه نهجا شاملا يكرس استراتيجيتنا للتنمية الشاملة. ويقوم تحقيق غابون الصناعية على الجهود المبذولة لتعزيز مواردنا الطبيعية، وفي الوقت نفسه احترام المبادئ الأساسية للمحافظة على البيئة. ويرز تحقيق غابون الخدمات ملكية البلد للتكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات وتشجيع السياحة وتحسين النقل وتنمية الموارد البشرية.

وفي ضوء هذه الرؤية، أنشأنا مجلس المناخ لإدماج مسائل تغير المناخ في سياساتنا الوطنية للتنمية. وفي السياق نفسه، أقمنا للتو شراكة مع البرازيل وفرنسا لإنشاء مرفق لصور السواتل لرصد الغطاء الحرجي في حوض الكونغو الذي يضم أكثر من مليوني كيلومتر مربع من الغابات المطيرة الاستوائية.

إن المبادرات العديدة التي أشركت بلدي فيها تهدف خصوصا إلى تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وتخفيض نفقات الدولة والمحافظة على البيئة، وكلها أمور تتطلب الدعم الدولي. وبطبيعة الحال، نضع في الاعتبار أن مستقبلنا

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة كريستينا فيرنانديز، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غابون.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بونغو أونديمبا** (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب، باسم بلدي، عن تهانينا القلبية للسيد جوزيف ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وستكفل خبرته ومهارته المشهود بهما نجاح مداولاتنا. وأشكر سلفه، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على الطريقة الممتازة التي نفذ بها ولايته. وأؤكد مجددا للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، دعم غابون لعمله الدؤوب في بناء عالم أكثر حرية وعدلا واتحادا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب من على هذا المنبر عن امتناني لجميع الحاضرين هنا وللمجتمع الدولي بأسره لما أبدوه من تضامن مع شعب غابون لدى وفاة سلفي، الرئيس الراحل عمر بونغو أونديمبا. كما أشعر بالامتنان على الكثير من أشكال الدعم المقدم لنا طوال عملية التحول

بجد ذاته غير قادر على مواجهة تحديات الأمن. وأكرر دعوتي إلى ثقافة الوقاية من نشوب الصراعات التي تتميز بتجنب سقوط العديد من الضحايا وتوفير الموارد المتواضعة الضرورية جدا لتحقيق التنمية في بلداننا.

ولا يزال السعي إلى تحقيق السلام والأمن يمثل مصدر قلق دائم في أفريقيا وغيرها. ويبدو أن الاستفتاء الوشيك في جنوب السودان تكتنفه ظلال عدم اليقين. وفي الواقع، إن الأمل في التوصل إلى تسوية سياسية لتلك المسألة الإقليمية الشائكة يوازيه الخوف من بلقنة القارة التي عانت بالفعل من الكثير من الانقسامات. وقد ينذر الرهان في السودان اليوم بدورة سترسم مستقبل أفريقيا. وإنني أناشد الأطراف والمجتمع الدولي، من أجل مصالح السكان المعنيين، إجراء تقييم كامل لمسؤولياتهم لضمان نجاح العملية المفضية إلى الاستفتاء.

وفي هذا المقام، أثنى على التزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي لا يزال بلدي ملتزما به. وفيما يتعلق بدارفور على وجه الخصوص، أدعو جميع الأطراف إلى الاستمرار في مشاركتها في عملية الدوحة السياسية. وأعتنم هذه الفرصة لأشيد بدولة قطر على ما بذلته من جهود لتحقيق تلك الغاية.

وفي الصومال، أثنى على دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سبيل وضع حد لعدم الاستقرار في ذلك البلد. ويشهد مؤتمر القمة المصغر بشأن الحالة في ذلك البلد المعقود بالأمس على الاهتمام المستمر للأمم المتحدة بالتوصل إلى تسوية بشأن مسألة الصومال.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي إبراز إعادة صياغة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - التي تعرف الآن ببعثة منظمة الأمم المتحدة

يعتمد قبل كل شيء على الجهود التي نبذلها لإدارة مواردنا وتحقيق الحكم الرشيد وخدمة الخير العام.

بالإضافة إلى رغبتنا في تعبئة مزيد من الموارد الوطنية والدولية، لا نزال ملتزمين التزاما راسخا بالسعي من أجل تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن خلال عضويتنا في مجلس الأمن، نحن نتحمل مسؤولياتنا تماما ونقدم إسهامنا في السعي إلى بناء عالم يمكنه التطلع إلى المستقبل بثقة.

ويعطينا موضوع مناقشتنا فرصة أخرى لتقييم دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وما زال عالمنا يحمل ندوبا من الأزمة المالية والاقتصادية الرهيبة لعام ٢٠٠٨، التي لم ينج منها أي بلد. لقد بينت التعبئة السريعة والقوية في مواجهة هذه الأزمة من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، قدرته على الاستجابة عندما يتوفر له الدافع وتدعمه إرادة سياسية حقيقية. وينبغي جعل هذا التضامن الدولي منهجيا، ونأمل أن يتم تجديده في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الناشئة التي نواجهها اليوم.

ونظرا لتعقيد الأزمات الجديدة التي نواجهها اليوم، فإننا بحاجة إلى وضع نهج جديد لإدارة الصراعات. إن عمليات حفظ السلام لم تحقق مجرد نجاحات؛ بل على العكس من ذلك تماما، هناك العديد من الحالات حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من التدخل، بسبب نقص الموارد والطموح، وبالتالي التخلي عن السكان العزل في مواجهة المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى.

لقد آن الأوان لأن نقوم بأكثر من حفظ السلام لكي يتسنى لنا، إذا اقتضت الظروف، اعتماد فلسفة لفرض السلام. نحن بحاجة إلى أن نمكن أنفسنا من القدرة على نشر بعثات قوية لحفظ السلام. بما يتناسب مع طبيعة الصراعات التي لا تزال تزعزع استقرار بعض الدول. إن حفظ السلام

الدوليين، مثل القرصنة وانتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونشيد بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بالفعل في هذا المجال، ولا سيما تعزيز النظام القانوني والآليات لمكافحة تلك التهديدات.

وفي ما يتعلق بمسألة تغير المناخ، سعيت، مع رؤساء الدول والحكومات الآخرين في كوبنهاغن، إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن فكرة صك ملزم قانونا. ونؤيد المفاوضات التي جرت في كوبنهاغن واستمرت في بون ونأمل أن تؤدي، في كانون، إلى التأكيد مجددا على الالتزامات التي قطعت، خاصة من حيث تمويل مكافحة تغير المناخ في البلدان النامية وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار ٢٠ في المائة في البلدان الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠.

ولا شك في أن النهوض بالمرأة أحد المجالات التي حققت فيها الأمم المتحدة تقدما حقيقيا. إن إنشاء مؤسسة تسمى كيان الأمم المتحدة للمرأة مؤجرا، مهمتها الأساسية تنسيق كل الأنشطة المتعلقة بالقضايا الجنسانية على نحو أفضل، يوضح بجلاء أن منظمنا تعالج هذا الشاغل. وأغتنم هذه الفرصة لأنقل تهانتي الخالصة لسيدة غير عادية، السيدة ميشيل باشلي، على تعيينها رئيسة لهذا الكيان الجديد.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه البشرية، نحن مدينون لأنفسنا بأن نعمل معا بأسلوب منسق لتوفير استجابة عالمية تضاهي تطلعات شعوبنا. إن عالمية الأمم المتحدة ترمز إلى المصير المشترك لشعوب العالم، ومن ثم تضطلع المنظمة بدور محوري، في كل من الحوكمة العالمية ونشوء نظام اقتصادي واجتماعي عادل. ومن هذا المنطلق، أؤكد من جديد ضرورة تكيف منظمنا مع السياق الدولي المتغير. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن وكفالة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مجالات يتعين تناولها لتعزيز الدور المحوري لمنظمنا.

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وكانت تهدف أساسا إلى تعزيز حماية السكان المدنيين. إنها تبين رغبة الأمم المتحدة في التكيف مع الحالات المتغيرة في الميدان. وأدعو بلدان المنطقة والمجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية في تصميمها على ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في جميع أراضيها.

فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، أشجع الطرفين على استئناف محادثات مانهاست، تحت رعاية الأمين العام، من أجل إنهاء الجمود الحالي والتحرك نحو حل سياسي مقبول للجميع.

وختاما، فيما يتعلق بكوت ديفوار وغينيا والنيجر ومدغشقر، أحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لها في إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وفقا للترتيبات التي تم التوصل إليها في ذلك الصدد.

يمثل البحث عن تحقيق السلام في الشرق الأوسط مدعاة أخرى لقلق المجتمع الدولي. وأثني على الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الولايات المتحدة وأسفرت عن استئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أشكر الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية ومصر على مشاركتهم في تلك العملية. ويحدوني الأمل في أن تستمر هذه المشاورات وأن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وللأسف، لا يزال التهديد الإرهابي يثقل كاهل السلم والأمن الدوليين. وما من دولة كبيرة كانت أو صغيرة بمنأى عن ذلك. وسيطلب دحر هذه الآفة التعاون الفعال فيما بين جميع الدول الأعضاء، بمساعدة من الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة. كما سنحتاج إلى إيلاء الاهتمام المستمر لغيره من التهديدات المشتركة للسلم والأمن

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غابون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لبنان.

اصطحب العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العماد ميشال سليمان، رئيس جمهورية لبنان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس سليمان (لبنان)**: أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأن أشكر سلفكم على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة، معربا عن التقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون على تقريره القيم حول مختلف أوجه أنشطة منظمنا الدولية (A/65/1).

إنها المرة الأولى التي أحاطب فيها هذه الجمعية العامة منذ انتخاب لبنان عضوا في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١. وهو ما وضع على عاتقه مسؤوليات يعتز بتحملها خدمة لقضاياها وللقضايا العربية المحقة ولقضية العدالة والسلام في العالم. ويهمني بهذه المناسبة، الإشادة بالجهد الذي تم الالتزام ببذله نتيجة الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى القمة (الجلسة ٦٣٨٩) لضمان

وفي الوقت الذي نعيد فيه تنسيق جهودنا مع البيئة الدولية الحالية، وبينما يبرز إضفاء الديمقراطية على الحوكمة العالمية باعتباره ضرورة، أود أن أؤكد من جديد، من على هذه المنصة، تطلعات أفريقيا لأن تحتل بالكامل مكانها بين أسرة الأمم. ونطالب بحماس بإرساء الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة بغية تكييفها مع الواقع المعاصر.

والواقع أننا نعتقد أن تعرض أفريقيا لضغوط دولية لتعيد التأكيد على القيم الديمقراطية في حين لا يتسنى تطبيق نفس تلك القيم المحمودة داخل منظمنا يشكل مفارقة تاريخية. واعتقد أن الوقت قد حان كي تضطلع أفريقيا بجميع مسؤولياتها وتوقف اعتمادها المتواصل على المساعدة من شركائها وتأخذ زمام مصيرها بيدها. ويدفعني هذا التأكيد لمكانة أفريقيا على الساحة الدولية إلى المطالبة بمنحها عضوية دائمة في مجلس الأمن. ونحن مستعدون لأن نرقى إلى هذا التحدي لنضمد جراح تاريخ حافل بالظلم الذي عانت منه القارة.

وعلاوة على إرساء الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، الذي نطالب به بإخلاص، فإن مصداقية جهودنا تتطلب أيضا أن نفي بوعود التنمية التي قطعت للبشرية.

إن مصير أفريقيا يتوقف بالتأكيد على الامتثال للالتزامات التي قطعت في مونتيري وغلين إيغلز والدوحة وباريس، ومؤخرا، في موسكو وتورونتو. وينبغي عدم إرجاء تلك الالتزامات إلى أجل غير مسمى.

وبما أن البشرية واحدة في جوهرها ومتنوعة في أشكالها، من المهم أن تتم إدارة شؤون العالم بتعاون الجميع، بغية كفالة أن تتمكن الأجيال المقبلة من التطلع إلى المستقبل بثقة.

تفعيل دوره وتمكينه من تنفيذ قراراته بعيداً عن المعايير المزدوجة.

ومن جهة أخرى، فإننا نرحب بالبيان الصادر عن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما يساعد على الحد من الفقر ونشر التعليم وتعزيز الخدمات الصحية. ونشيد بالتقدم المحقق في تعزيز دور المرأة على صعيد الأمم المتحدة، وهو الموضوع الذي يوليه لبنان أهمية خاصة، انسجاماً مع دوره النهضوي، حيث كان في طليعة الدول التي منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات التشريعية في منطقتنا عام ١٩٥٣.

وفي هذا السياق أعلن لبنان مراراً أنه لن يقبل بأي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيهم، وذلك للأسباب والاعتبارات التي أكدت عليها في مجلس الأمن البارحة، وبخاصة لما سينتج عن مثل هذا التوطين من تداعيات ومخاطر تمس الأمن ودعائم الاستقرار، علماً بأن قضية اللاجئين لا يمكن بطبيعة الحال أن تحل من خلال تفاوض إسرائيلي فلسطيني منفرد وبمعزل عن لبنان وعن الدول المضيفة والمعنية.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نذكّر بالمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن توفير المستلزمات الحياتية والإنسانية الرئيسية للاجئين الفلسطينيين من خلال زيادة مساهماتهم في موازنة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي أنشئت خصيصاً لهذه الغاية سنة ١٩٤٩، بما يؤمن حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين تحت سيادة الدول المضيفة وبمساعدها بعيداً عن التطرف والعنف.

ومن جهة أخرى يكرر لبنان إدانته للإرهاب الدولي الذي عانى منه بأوجه مختلفة، وهو يتضامن مع المجتمع الدولي في مكافحته، ويؤيد الرأي المطالب بالمضي بصورة موازية في

تفعيل دوره وتمكينه من تنفيذ قراراته بعيداً عن المعايير المزدوجة.

ومن جهة أخرى، فإننا نرحب بالبيان الصادر عن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما يساعد على الحد من الفقر ونشر التعليم وتعزيز الخدمات الصحية. ونشيد بالتقدم المحقق في تعزيز دور المرأة على صعيد الأمم المتحدة، وهو الموضوع الذي يوليه لبنان أهمية خاصة، انسجاماً مع دوره النهضوي، حيث كان في طليعة الدول التي منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات التشريعية في منطقتنا عام ١٩٥٣.

بالرغم من الدور المتزايد والهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تبقى في جوهرها، منظمة سياسية بامتياز، أنشئت أساساً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من ويلات الحروب والنزاعات التي أدمتها وأعاقت تقدمها ونموها خلال حقبات متتالية من التاريخ.

وفي هذا المجال، لم تتوان الأمم المتحدة عن الانكباب على معالجة مسألة الصراع العربي الإسرائيلي منذ اندلاعه، وأصدرت بشأنه مجموعة من القرارات الهادفة لإعادة الحقوق إلى أصحابها وتثبيت دعائم السلام والتنمية. إلا أن هذه الجهود خابت وتلاشت بسبب تعنت إسرائيل، ونزعتها الجلية للتوسع، واعتماد سياسة الاستيطان، وهي ترفض لغاية الآن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لذا، ومع ترحيبنا اليوم بالوعى المتنامي بالحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية لقضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، ضمن مهل محددة، واستئناف الجهود الهادفة إلى التوصل إلى مثل هذه التسوية، فإن خبرة العقود السابقة

ومنها تلك المحددة جنوباً وفق الخريطة التي أودعتها الحكومة اللبنانية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٩ تموز/يوليه.

وإذ نشيد هنا بجهود وتضحيات جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العاملة في جنوب لبنان، التي نحرص عليها كل الحرص، فإننا نعيد التأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الجيش اللبناني والقوات الدولية وفقاً للقواعد المتفق عليها ضماناً لحسن تنفيذ المهمة الموكلة إليها، وهو تعاون لا يقابله سوى مواقف متغرسة واستفزازية من جانب القوات الإسرائيلية هي في جوهر أسباب الأحداث التي تحصل بين الحين والآخر على طول الخط الأزرق والتي يمكن العمل على تلافيها.

لقد سعى لبنان خلال السنوات الماضية لتثبيت استقراره الداخلي عن طريق الحوار، واستكمال تطبيق اتفاق الطائف، والاحتكام إلى المؤسسات الشرعية لحل أي خلاف، والالتزام بقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية. وقد حرصت الدولة على الالتزام بجميع الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها، سواء الانتخابات البلدية أو الانتخابات النيابية التي أجريت بصورة حرة وشفافة وهادئة وفقاً لمقتضيات الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

كما سعى لبنان للحيلولة دون حصول عدوان خارجي عليه، عن طريق العمل على إلزام إسرائيل تطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتجميع مجمل قدراته الوطنية الرادعة في إطار استراتيجية وطنية دفاعية. ونحن إذ نتعهد بالثبات على هذا العزم، وعلى هذا النهج، مهما كانت المخاطر، بدعم من الإرادة الحرة والواعية للشعب اللبناني، ومن الدول الشقيقة والصديقة، فإننا على ثقة بأن لبنان سيعمل على الدوام منفتحاً على الحوار والتفاعل الإنساني، الحضاري الغني والخلاق، وفيما لرسالته، حريصاً

عملية البحث عن تعريف واضح له ومعالجة جذوره وأسبابه بحيث يتم التفريق بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي التي تقرها شرعة الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة.

في الوقت الذي يلتزم فيه لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويسعى لإرغام إسرائيل على تنفيذ كامل بنوده تستمر الخروقات الإسرائيلية اليومية للأجواء والأراضي والمياه اللبنانية، وهي خروقات وصفها أمين عام الأمم المتحدة، في العديد من تقاريره، بالاستفزازية. كما أن شبكات التجسس الإسرائيلية وعمليات تجنيد العملاء بهدف زرع الفتنة وزعزعة الاستقرار بلغت حداً يستوجب اتخاذ موقف حازم من قبل المجتمع الدولي لثني إسرائيل عن هذه الأعمال العدوانية وعن تهديدها المستمرة للبنان وشعبه وبنيتة التحتية، وحملها على الانسحاب من الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها، في مزارع شبعا وتلال كفر شوية والجزء الشمالي من قرية العجرا، بدون ملاحظة أو شروط مسبقة. هذا مع العلم بأننا نحتفظ بحق استرجاع أو تحرير ما تبقى لنا من أراض محتلة بجميع الطرق المتاحة والمشروعة.

كما يتطلع لبنان إلى المزيد من الدعم المالي والتقني له لأجل استكمال إزالة الألغام ورفع القنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل عشوائياً في المناطق الآهلة خلال عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦ وفتنات احتلالها. وهو لن يتوانى، ضمن الأطر المناسبة، عن المطالبة بإلزام إسرائيل بالتعويض عن مجمل الخسائر والأضرار التي ألحقتها به جراء اعتداءاتها المتكررة عليه.

وفي وجه الأطماع، يهيمُ لبنان أن يؤكد على حقه، في مياهه وفق القانون الدولي، وثروته من النفط ومن الغاز الطبيعي خاصة تلك التي سيسعى لاستخراجها ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له على طول هذه الحدود،

لقد تحسنت حالة العالم قليلا منذ الدورة السابقة للجمعية العامة. وما زلنا نواجه نفس القضايا العاجلة: الأزمة الاقتصادية المستمرة واستمرار التدهور البيئي. وللأسف فإنه بخصوص المسألة الأخيرة، لم ينجح مؤتمر كوبنهاغن في الوصول إلى استجابة مرضية - ليس بسبب عدم توفر الإرادة، ولكن بالأحرى لأن المسألة لم تُطرح بالصيغة الملائمة، كما قلت في ذلك الاجتماع. ويجب أن نضيف إلى تلك القائمة المسائل المستمرة مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وباجتماعنا هنا للنظر في تلك التحديات الرئيسية والعمل معا بشأنها، فإننا نمنح الأمل لشعبنا بخصوص إيجاد استجابات متضافرة لتلك المشاكل الكثيرة والمعقدة التي لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. ومن ثم، فإن من المناسب تماما أن نلجأ إلى المنظمة العالمية للتوصل إلى استجابة جماعية، أو لتبادل الخبرات على الأقل.

ولذلك، فإن موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة - "إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية" - يأتي في وقته تماما. بل ربما كنا متأخرين في تدشين هذه المناقشة. وأرى أن الأمر لا يتعلق بتحديد ما إذا كانت المنظمة قد أسهمت في تحسين الحوكمة العالمية، ولكنه يتعلق بالأحرى بالكيفية التي يمكنها بها أن تجعل جهودها أكثر نفعاً وفعالية في مواجهة الاضطرابات غير المسبوقة التي عانى منها العالم في السنوات الأخيرة.

لقد شهدت العلاقات الدولية تغيرات سريعة في فترة زمنية قصيرة جدا. ولم تعد أمور كثيرة كانت تعتبر يقينية صحيحة واهترت المفاهيم المقبولة. وانقلب ما نسميه النظام المستتب رأسا على عقب بظهور قوى جديدة أو جدتها العولمة والمنافسة الاقتصادية.

بالرغم من التحديات، على تعزيز دولة الحق والقانون وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية والتوافق التي قام عليها منذ البدء وشكرا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس واد (تكلم بالفرنسية):** يرحب وفد السنغال بانتخاب الرئيس ديس لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن على علم بمخصاله الشخصية وعلى ثقة بأن رئاسته ستحمل بصمة الحياد التقليدي لبلده. وأهنته بجرارة وأتمنى له كل النجاح.

كما أود أن أشيد بالسيد علي عبد السلام التريكي على عمله الممتاز في قيادة أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية. وأعرب أيضا عن امتناننا الكبير لأميننا العام، بان كي - مون، لتفانيه دون كلل في مهمته الدقيقة في خدمة مثلنا المشتركة.

والإبقاء على الوضع القائم أيا كان الثمن يعني تجاهل التغييرات الجذرية التي حدثت في العالم، مما يجعل المجلس عرضة للمزيد من عدم الثقة والتحدي والانتقاد. وقد يثبت خطر ذلك الجمود نظرا لما يمكن أن يترتب عليه من انعدام التمثيل والشرعية والمصداقية. وإذا كانت قرارات كثيرة للمجلس تتعرض للتشكيك ولا تُنفذ بشكل صحيح اليوم، فإن ذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تنظر إليها بوصفها تعبيراً عن المصلحة الوطنية أكثر من كونها تنفيذاً لولاية بالنيابة عن مجتمع الدول.

وأنا شخصياً لا أتفق مع المراقب البارز لشؤون الأمم المتحدة الذي كتب أن "تنظيم مجلس الأمن يرجع إلى القرن التاسع عشر". وأعتقد أن هذا التنظيم يحمل بصمة عصرنا، ولكنه بحاجة إلى تحسينات وإلى تخليصه من أوجه قصوره.

كيف يتأتى لنا أن نحافظ على دور ذي مصداقية للمنظمة في الحوكمة العالمية إذا لم يكن هناك مقعد دائم في مجلس الأمن لأفريقيا التي تشكل أكثر من ربع أعضاء المنظمة والتي تمثل قضاياها نسبة ٧٠ في المائة من القضايا المدرجة في جدول الأعمال؟ قبل عدة سنوات وفي هذه القاعة، وبهدف إنهاء ذلك الوضع الشاذ وتصحيح ظلم تاريخي، اقترحت السنغال منح أفريقيا مقعداً دائماً في المجلس مع حق النقض بصرف النظر عن الإصلاح المستمر الذي سيستغرق وقتاً بالنظر إلى أنه بدأ قبل ١٧ عاماً.

من ناحية أخرى، فإن نفس المظالم الماثرة بشأن مجلس الأمن أثرت أيضاً بخصوص المحكمة الجنائية الدولية. فقبل ١٢ عاماً، أدت الحاجة المشتركة إلى عدالة جنائية دولية، تكون عالمية ودائمة ومحيدة، إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لإكمال دور الولايات القضائية الوطنية في معاقبة مرتكبي الجرائم ومنعها.

وتتطلب التغييرات التي حدثت حالة ذهنية جديدة واتباع طريقة أخرى في فهمنا للشؤون العالمية وإدارتها بتكييف النظام كي يتناسب مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين. فهل نحن مستعدون لوضع نظام عالمي جديد تضطلع فيه أفريقيا والقوى الناشئة على نحو كامل بالدور الذي منحها إياه التغييرات المستمرة؟ وستتوقف أجوبتنا على تلك المسائل، بشكل جزئي على الأقل، على دور المنظمة في الحوكمة العالمية.

ما زالت منظومة الأمم المتحدة، بعد ٦٥ عاماً من إنشائها، تحمل إرث حقبة تاريخية غابرة، حيث يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ذاته وصمات ترجع إلى فترة ما بعد الحرب وأشكال تميز ذات طابع استعماري. وعلى سبيل المثال، ما زال الميثاق يشير إلى فكرة الدولة المعادية باعتبارها قوة هُزمت في الحرب. كما أن المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تشير إلى مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة - كما لو أنه لا تزال هناك أمم غير متمدنة. وهذا النشاط التاريخي الذي يرجع إلى عصر آخر يبرهن في حد ذاته على ضرورة إصلاح المنظومة.

وفضلاً عن ذلك، فإن طابع القضايا التي تعالجها المنظمة الآن أصبح متنوعاً بشدة، تماماً مثل تكوينها كما أن حجم أعمالها زاد زيادة كبيرة، في حين لا تزال بعض آلياتها، بما في ذلك الآلية المتعلقة بالأمن الجماعي، بلا تغيير تقريباً.

وفي عام ١٩٤٥ كانت المنظمة تضم ٥١ عضواً؛ وبلغ عدد أعضائها اليوم ١٩٢. ولم يجر تعديل تكوين مجلس الأمن، وهو هيئة يفترض أنها تجسد إرادة الدول الأعضاء، سوى مرة واحدة في عام ١٩٦٥، عندما زاد عدد المقاعد من ١١ إلى ١٥ بزيادة عدد إضافي من المقاعد غير الدائمة. وبعد مرور ١٧ عاماً على بدء مفاوضاتنا بشأن إصلاح المجلس، لا تلوح أي آفاق للتوصل إلى توافق في الآراء.

بالفعل إنشاء آلية تتيح الجمع بين الأرباح النهائية للشركات ودخل البلدان المنتجة والرسوم الإضافية على البلدان غير المنتجة، لتكون أساسا لسياسة أسميها "النفط لمكافحة الفقر"، باستخدام صندوق تمويله التبرعات من الفئتين الأوليين اللتين تتقاسمان عائدات النفط.

ولكي نتجنب الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية، أقتراح أن ننظر في تلك المسألة مرة أخرى في مؤتمر يُعقد في داكار - المعرض الزراعي الثاني في داكار. ونقتراح إنشاء آلية تدمج المنتجين بشكل كامل من أجل إقامة الإدارة العالمية لأسعار المنتجات الزراعية، مع مراعاة مصالح المنتجين والمستهلكين. وسيكون ذلك هو الهدف من المؤتمر الذي سيعقد في عاصمتنا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١.

ومن المنطلق نفسه، فإننا لا نزال نسهم في الجهود المبذولة لحماية البيئة، ولا سيما في سياق مشروع بناء الجدار الأخضر الكبير. وهو حاجز من الأشجار على طول منطقة الساحل والصحراء يمتد من داكار إلى جيبوتي، ويبلغ طوله ٧ ٠٠٠ كيلو متر وعرضه ١٥ كيلومترا، ويتم بالفعل تنفيذ ذلك المشروع. وقد مكنتنا المشروع من الحصول على دعم مرفق البيئة العالمية الذي منح البلدان المعنية مبلغ ١١٩ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقييم الذي أجراه للتو الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية يبيّن بوضوح أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزناه، يجب علينا أن نواصل التعبئة من أجل الوفاء بالالتزامات المتفق عليها بحلول الموعد النهائي لعام ٢٠١٥.

وفي السنغال، بفضل التقييم الوطني الذي أجريناه في أيار/مايو الماضي، قمنا بقياس العمل الذي يجب القيام به بحلول عام ٢٠١٥. واستنتاجنا الرئيسي هو أن النهج

ولأن السنغال تؤمن بالمثل العليا للسلام والعدالة للجميع، فإنها تكرر التزامها بالمحكمة الجنائية الدولية. وكانت أول دولة تصدق على نظامها الأساسي، في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن المحكمة لن تكون ذات مصداقية إذا كان رئيس جمهورية السودان هو الوحيد الذي يُلاحق بحماس يدعو إلى الرية.

ولئن كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل إحراز تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب، فإن تقييم المحكمة نفسها سيجري من خلال ممارستها. ولكي نخلو تلك الممارسة من الشكوك والشبهات، يجب علينا أن نضمن أنها تجسد المبادئ التي وافقت عليها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهي: العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والتزاهة. وعلى أساس تلك المبادئ، ينبغي للمحكمة أن تعالج جميع الحالات الواقعة في نطاق ولايتها بالطريقة نفسها، أيا كان الجناة وأيا كانت جنسيتهم.

ونظرا للأزمة العميقة والمتعددة الأوجه، فإن الإدارة الاقتصادية العالمية لا تزال مسألة ذات صلة. وتحاول أطر استشارية مثل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين معالجتها من أجل وضع الأسس لنظام عالمي جديد. وتستحق تلك الجهود الثناء.

اليوم، هناك عدد منا يرغب في إنشاء دائرة مستقلة من الاختصاصيين على مستوى عال جدا لكي نرتقي إلى مصاف مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ونوصل إلى رؤساء الدول والحكومات تفكيرنا بشأن المواضيع التي ينظرون فيها. ونود تجاوز الطابع التقني ومعالجة المسائل الأكثر جوهرية. وأنيطت بي مهمة ترتيب كل ذلك، وأنا أكرس نفسي للمهمة.

وفيما يتعلق بالزيادة في أسعار النفط بدون حسيب أو رقيب، التي تعاقب البلدان غير المنتجة، فقد اقترحت

لتحدي التنمية. وإذا لم أكن مخطئا، فالسنغال هي الدولة الوحيدة التي وافقت على تقديم تلك التضحية - تخصيص ٤٠ في المائة من الميزانية للتعليم.

أما مبادرة البكالوريا ناقصا واحدا، فتعني أن نأخذ الشباب الذين فشلوا في امتحان البكالوريا ونجعلهم يساعدون معلمي المدارس على تعزيز التعليم الابتدائي، من أجل تحقيق معيار تعميم التعليم الابتدائي.

وبطبيعة الحال، أطلقنا سياسة للنهوض بالمرأة الريفية. واليوم هناك تسهيلات تمكنهن من المحافظة على القيمة المضافة التي كانت سابقا في أيدي المصانع والمنتجين، أي من يسيطرون على المال.

وقد اقترحنا أيضا تعريفا جديدا للفقير، وهو ليس امتلاك أقل من دولار في اليوم. فالفقير هو مزيج من أوجه القصور في السكن والغذاء اللائق والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ونحن نعالج ذلك عن طريق إنشاء قرى تلبى فيها جميع تلك الاحتياجات الأساسية.

وتعلم الجمعية العامة بمبادرة صندوق التضامن الرقمي التي أطلقناها منذ بضع سنوات للمساعدة على سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو.

وأود أيضا أن أبلغكم بأننا أطلقنا استراتيجية القرى البيئية التي تنطوي على تحويل القرى التقليدية إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة باستخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح للحد من تدهور البيئة.

وأخيرا، فإن مبادرة تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في السنغال في جميع الهيئات المنتخبة كليا أو جزئيا تمثل إحدى الوسائل لتنظيم قدرات المرأة المعترف بها بشكل كامل. فالقانون الذي سُن في آذار/مارس ٢٠١٠ يستوعب تماما المرأة في دوائر اتخاذ القرار في الدولة. وأعتقد أنه ربما ينبغي لنا التوقف عن الكلام بشأن النهوض بالمرأة.

الكمي الذي ينظر إلى التنمية من حيث الأموال وحدها نهج غير كاف. ويجب علينا إبداء المزيد من الإبداع والخيال في بلدنا. ونفذت السنغال، من جانبها، الابتكارات التالية.

الابتكار الأول هو استراتيجية الحملة الزراعية الكبرى من أجل الغذاء والوفرة - وهي التي حولتنا من مستورد للمنتجات الغذائية في عام ٢٠٠٨ إلى بلد مكتف ذاتيا ومصدر صاف في ٢٠١٠.

لقد قدمنا مبادرة عرابة الحوار التي تعمل على تمكين المرأة في مجال مكافحة وفيات الأمهات والأطفال من أجل تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. والمبادرة تستند إلى البعد الاجتماعي لمجتمعنا الأفريقي. ففي كل حي أو قرية، هناك دائما امرأة هي محط تركيز كل الآخرين، ونحن بإعطائها هذا الدور، نعمل على تمكينها لتشرف على النساء الحوامل وتعتني بهن حتى عند ولادة الطفل. ولا يتطلب ذلك سوى القليل جدا من المعدات، مثل الهاتف المحمول. ونعتقد أن ذلك الإشراف سيجعل من الممكن خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال.

الابتكار التالي هو مبادرة الدرس العصري - التي تدخل تدريس اللغة العربية والفرنسية والإنكليزية والتدريب المهني في المدارس من أجل إحراز التقدم نحو التخلص التام من فئة الطلاب الذين يتخرجون من المدارس الدينية بمستوى تعليمي عال جدا من إتقان أحكام تلاوة القرآن الكريم، ولكنهم عاطلين عن العمل. ويدعم تلك المبادرة القادة الدينيون في السنغال. وببساطة، نحن نعتقد أن من الممكن توفير التعليم الروحي للأطفال وتعزيز التعليم في الوقت نفسه. وأدخلنا التعليم الديني المسيحي والإسلامي في المدارس.

والابتكار الآخر هو تخصيص ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم والتدريب من أجل ضمان ما يكفي من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التصدي

إلينا لتتحادث ونشرح وتُبلغ وتثقف، بغية تعزيز خيار الحكمة والمعرفة والعقل والمنطق وفعل الخير ضد الظلامية والتصادم. وآمل أن ينتج عن هذا الخيار تفاهم متبادل وتعايش سلمي بين الشعوب والحضارات والثقافات، واحترام كل طرف لمعتقدات الآخر وتنوعه.

لقد نظّمنا في داكار مؤتمر العلماء الأفارقة، وهم مجموعة من العلماء الإسلاميين، الذين يردّون على أولئك الذين يريدون أن يستخدموا ديننا لغايات سياسية. وسيُتّوج ذلك المؤتمر الأفريقي بمؤتمر لجميع بلدان الأمة، سيُعقد في المدينة المنورة، في المملكة العربية السعودية.

والآن بالتحديد، أعلق آمالي على إقامة دولة فلسطينية محدود معترف بها دولياً. وهذا ما يجعلني أدمع مبادرة الرئيس أوباما بشأن الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي، وأجدد دعمي الثابت للمطالبة المشروعة من جانب الشعب الفلسطيني بدولة ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء. وإننا ندعم الرؤية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية ستصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، وهو ما وعد به الرئيس أوباما هنا.

وأمام المأساة التي ضربت الشعب الهايتي، فقد ضمت السنغال جهودها إلى جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الطارئة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنستقبل نحو ١٦٠ طالباً هايتياً يريدون الدراسة في السنغال، وفي السنة المقبلة، نتوقع أن نستضيف عائلات هايتية. وإنني من هذا المنبر أناشد الجميع، ولا سيّما رؤساء الدول الأفارقة، مساعدة هايتي. وينبغي للذين يريدون استضافة طلاب أن يتصلوا بنا: فقد أوفدت لجنة إلى هايتي، وكلّفت وزيراً ليكون مسؤولاً عن الشؤون الهايتية. ولدينا قائمة من ٣٠٠٠ شاب، اختارهم أساتذة جامعيون، ولدينا جميع المعلومات الضرورية عنهم، بما فيها المعلومات الصحية.

ويجب علينا أن نرتقي بالمرأة إلى مستوى صنع القرار، الأمر الذي سيتحقق في الوقت نفسه وعلى أساس المساواة مع الرجل. ويمكنني أن أسترسل، لكنّ هذه الأمثلة كافية لبيان الحاجة الماسّة إلى الابتكار.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يجب عليّ أن أسترعي مجدداً اهتمام المجتمع الدولي بتجدد كراهية الإسلام في قطاعات معيّنة. وفي السنوات الأخيرة، تضاعفت نوبات كراهية الإسلام، وكأثما في عملية تصعيد واستفزاز: تدنيس الأضرحة والقرآن الكريم، خطاب مُفعم بالكراهية ورسوم كاريكاتورية مسيئة. وكل هذه الحوادث في الحقيقة دليل صريح على ضيق الأفق والجهل والإفلاس الفكري والأخلاقي لدى القائمين بها. وباسم الأمة الإسلامية، أستنكر وأدين بقوة هذه الأفعال غير المسؤولة والمستهجنة. وعلى أية حال، وفي ما يتعلّق بالقرآن الكريم، فإن الله حافظ لكتابه المقدّس، حيث جاء فيه، ”إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون“ (القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٩).

وأودّ أن يفهم الجميع أنّ الإسلام والمسلمين ليسوا عدوّ لأيّ أحد. فالإسلام دين الوسط العدل الذي يعلم الاعتدال، ويحضّننا على فعل الخير، والذي يعظ باحترام التنوّع والتعايش السلمي بين الشعوب، أيا كان دينها. ولا يزال حتى اليوم نحو ٢,٥ بليون مسلم، في جميع أرجاء العالم، يمارسون عقيدتهم بالامتثال الصارم لهذه الأحكام. وإذا كانت هناك أقلية ضئيلة قد انزلت إلى العنف باسم القرآن، فإننا نقول: كلاً، فهذا لا ينسجم مع نصّ القرآن ولا مع روحه.

وإنني أؤكد مجدداً انفتاح الأمة الإسلامية على الحوار والجهد المشترك. ولمواجهة المتطرّفين من جميع الأطراف، الذين يريدون أن يأخذوا الأديان والمؤمنين رهائن، أدعو قادة العالم، وصانعي الرأي، رجالاً ونساءً وشباباً، إلى الانضمام

١٩٧٧. وهذا اللقاء هو إعادة تأكيد الهوية الفنية والثقافية والفكرية للعالم الأسود، وهو يحمل رسالة انفتاح وحوار وأحوّة من أفريقيا وشتاتها إلى البشرية جمعاء، لاحترام جميع الثقافات والحضارات. والدعوة عامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تُلقيه رئيسة جمهورية فنلندا.

اصطُحِبَت السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة هالونن** (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وإني أؤكد له دعم فنلندا الكامل لقيادته.

إنّ مسائل المناخ والأزمات المالية والاقتصادية والغذائية الأخيرة تستدعي التغيير. والعالم بحاجة إلى فهم للتنمية الشاملة المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. والبلدان النامية والمتقدّمة النمو تتطلّع إلى النمو الاقتصادي. لكن النموّ بحاجة إلى أن يكون أخضر ومتكافئاً وشاملاً. ويجب أن يُوفّر فرص العمل ويُعزز فرص إيجاد عمل لائق وحياة أفضل للجميع.

وفي أفريقيا، تلاحظ السنغال بارتياح تقدّم شعب كوت ديفوار الشقيق نحو المصالحة الوطنية وعقد الانتخابات المرتقبة في سلام وهدوء. وفي غينيا، الجارة الأخرى للسنغال، التي زرّتها مرّات عديدة للإسهام في تطبيع الحالة، أحيي جهود الميسّر، الرئيس بليز كومباوري. وأدعو مجدداً جميع أصحاب المصلحة الغينيين، ولا سيّما المرشّحين الاثنين في الجولة الثانية، إلى إتمام العملية الانتخابية، بحيث يمكن أن تكون هناك عودة دائمة إلى النظام الدستوري، في سلام ووثام وطنيين - وهما شرطان أساسيان للتنمية.

والسنغال سعيدة أيضاً بالتقدّم الذي أحرزته النيجر لإعادة إنشاء مؤسساتها السياسية. وغينيا - بيساو، جارتنا الأخرى، أحرزت تقدماً بارزاً منذ انتخابها للرئيس مالاام باكاي ساهما في السنة الماضية. لكنّ مؤسساتها الديمقراطية لا تزال هشّة، ممّا يجعلها بحاجة إلى المزيد من الدعم الثابت من المجتمع الدولي. ووفقاً لنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في ١٧ أيلول/سبتمبر، فإنّ السنغال مستعدّة للمشاركة في جهود منظمتنا الإقليمية، لإعداد برنامج لإصلاح قطاعي الأمن والدفاع في غينيا - بيساو.

وفي السودان، تبقى السنغال ملتزمة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونأمل أن يُجرى الاستفتاء بشأن مصير الجنوب في ظلّ أفضل الظروف الممكنة، بغية تفادي ما قد يترتب عن ذلك من أثر سيكّون ضاراً بأفريقيا كلها. وربّما يمكن لمجموعة من رؤساء الدول أن يُسهّموا في العمل نحو ذلك الهدف.

وأودّ أن أختتم كلمتي بالتذكير أنّ السنغال ستستضيف، من ١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، المهرجان العالمي الثالث للفنون السوداء، بعد المهرجانيين الأولين، اللذين عُقدا في داكار عام ١٩٦٦، ولاغوس عام

مستقبل مستدام، مستجيبين بذلك لما يسميه الأمين العام على نحو وجيه للغاية، في سياق وثيق الصلة، بتحدّي الـ ٥٠-٥٠-٥٠. ولبلوغ أهدافنا، يجب علينا أن نُعبئ جميع الموارد المتاحة. والتعاون لمعالجة تغيّر المناخ، يجب أن يشمل الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجميع زملائنا مواطني العالم.

ولا يمكن إيجاد الحلول الدائمة للتحديات العالمية، بدون المشاركة الفعالة للمرأة في اتخاذ القرار على جميع المستويات. فالنساء عناصر التغيير والتنمية. وللاستثمار في النساء والفتيات أثر حيوي في القضاء على الفقر وفي النمو الاقتصادي المستدام. وبعد استماعي للمناقشات هذا الأسبوع، يسرّني أن أستنتج أنه من الواضح أن إنجازا قد تحقق في هذا الصدد. بل يمكنني أن أسميه تعميماً. وهذا أساس جيد لنواصل عملنا استناداً إليه. إذ يمكن للنساء والرجال معاً أن يحققوا التنمية المستدامة فعلاً.

وعلى الأمم المتحدة أن تقود الجهود العالمية للنهوض بخطة جديدة للنمو المستدام والازدهار المنخفض الكربون. ويشرفني أن أشرك في رئاسة فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، إلى جانب زميلي، رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما. وأعد بأننا سنعمل بكفاءة.

لحقوق الإنسان كافة أهمية ماثلة، ويجب أن يتمتع بها الجميع بدون تمييز. كما يجب أن تكون حماية هذه الحقوق وتعزيزها جزءاً لا يتجزأ من بناء السلام وإدارة الأزمات.

ولدى مكافحة الإفلات من العقاب، يجب أن تقترن العدالة دائماً بجهود السلام. وتدعم فنلندا دعماً ثابتاً المحكمة الجنائية الدولية في أعمالها لتقدم إلى العدالة المسؤولين عن أخطر الجرائم. وإننا ندعو جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي إلى التمسك بالتزاماتها القانونية الدولية بموجب هذا النظام.

والحماية الاجتماعية الأساسية حقٌّ للجميع، وعنصر هام للتنمية المستدامة. لكنّ أشد الفئات ضعفاً بحاجة إلى اهتمامنا الخاص. وينبغي أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لمكافحة التمييز والإقصاء.

والأنماط الاستهلاكية والإنتاجية الحالية بحاجة إلى مراجعة في بلدان عديدة. وعلى حد تعبير المهاتما غاندي، هناك ما يكفي في العالم لتلبية احتياجات الجميع، ولكن لا يمكن أن يكون هناك ما يكفي لتلبية جشع الجميع. وقد أظهر تقييمنا للأهداف الإنمائية للألفية أنه كان هناك تقدّم، ولكنه يبقى متفاوتاً. واتفقنا على مضاعفة جهودنا. ويجب أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً من عملنا اليومي. وعلينا جميعاً أن نفي بالتزاماتنا، ويمكن بلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. فما نريده، يمكن أن نبلغه.

وقد تواصل عملنا المشترك لتحقيق الرفاه الإيكولوجي في العالم. والنهوض بالتنوع البيولوجي حيوي لاستدامة الأنظمة الإيكولوجية التي تعتمد عليها حياتنا. وللحؤول دون فقدان التنوع البيولوجي أهمية كبرى للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، ولضمان الأمن الغذائي والمائي والقضاء على الفقر. والاجتماع الرفيع المستوى، بصفته إسهاماً في السنة العالمية للتنوع البيولوجي، وتأكيداً على التزامنا بهذا الهدف، كان خطوة جيدة إلى الأمام.

وقد باتت آثار تغيّر المناخ ظاهرة للعيان أكثر فأكثر، وهي تؤثر علينا جميعاً في أنحاء العالم قاطبة. وأريد اليوم أن أركز على الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومواطنيها، وعلى تنفيذ استراتيجية موريشيوس. فتغيّر المناخ حقيقة قاسية عليها. وتخفيف آثاره والتكيف معها أساسيان لبقاء تلك الدول.

وفنلندا ملتزمة باتفاق مناخي جديد وطموح. وعلينا جميعاً أن نعمل بكفاءة لضمان صفقة عالمية، وملتزم ببناء

تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة وفاء - أوغو (غامبيا).

وتجد فنلندا ما يشجعها بصورة كبيرة في اتفاق المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ونتائج مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن، ومؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى المجتمع العالمي أن يغتنم هذه المناسبة. ويجب مواصلة الجهود العالمية والثنائية نحو بناء عالم خالٍ من تلك الأسلحة.

وتبقى الأمم المتحدة المحفل الوحيد الذي يمكننا أن نحلّ فيه معاً مشاكلنا المشتركة. لذا، علينا أن نواصل إصلاح منظمتنا وزيادة فعاليتها، بدون أن ننسى مسؤولياتنا بصفتنا دولاً أعضاء. وهذا ضروري جداً لأننا بحاجة إلى معالجة أزمة الغذاء والأزمة المالية ومختلف أنواع الكوارث الطبيعية، والأمراض المعدية، والإرهاب والصراعات المسلّحة في أجزاء مختلفة من العالم، فضلاً عن التصديّ للتحديّ المشترك المتمثل في تغيير المناخ.

ومكافحة الأزمات اليومية، والعمل من أجل تنمية مستدامة في الوقت نفسه مهمّة جسيمة. ولكن لم يُعط لنا خيار آخر. ولهذا علينا أن نضافر جهودنا من أجل عالم أفضل، وأن نفعل ذلك الآن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيد تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦ لتعزيز احترام تلك الحقوق، وسيجري الآن استعراض أدائه. ولكي يصل المجلس إلى نتائج ملموسة، فإنه بحاجة إلى أدوات فعّالة. وتبقى الولايات القطرية المخصّصة المواضيع المستقلّة حيوية لتحقيق التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان للجميع.

ومن الجدير بالثناء التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم تعزيز حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني. وفنلندا تدعم بقوة جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، وتودّ أن تهنئ الرئيسة ميشيل باشلي على تعيينها على رأس هذا الجهاز. وعلينا أن نضمن لهذا الجهاز أن يصبح مؤيداً قوياً لحقوق المرأة وطرفاً فاعلاً من أجلها في جميع أعمال الأمم المتحدة.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلّق بالمرأة والسلام والأمن. وقد أُجريت تحسينات ملموسة، لكنّه يجب علينا تعزيز جهودنا لمواصلة ترجمة الأهداف إلى ممارسة. وخطط العمل الوطنية أدوات قيّمة لتنفيذ القرار. وقد أكملت فنلندا خطتها عام ٢٠٠٨، وبدأنا الآن مبادرة توأمة مع كينيا.

وإننا بحاجة إلى نهج شامل يدمج برامج التنمية البعيدة المدى وحلّ الصراعات. وفي جهودنا المشتركة لمنع الصراعات وحلّها، فإنّ إسهامات المنظمات الإقليمية قيّمة. ويمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً أيضاً. وفنلندا تدعم تطوير أنشطة الوساطة السلمية للأمم المتحدة.

وبعد عدة جولات من المحادثات غير المباشرة في الشرق الأوسط، بدأت الأطراف محادثات مباشرة في أيلول/سبتمبر. وقد رحّب المجتمع الدولي بهذا القرار الحكيم. ونحن الآن مستعدّون لتقديم دعمنا عند الحاجة.

وبالنسبة إلى بالاو، ليست الاستدامة البيئية هيكلًا جديدًا. فاحترام البيئة والحفاظ عليها هو تقليد راسخ في بالاو، وهو في صلب ثقافتنا. وقد عرف البالاويون دائماً أنّ الاهتمام بسلامة البيئة على المدى البعيد هو أساس تقدّمنا وبقائنا.

وباعتبار تقاليدنا الأساس الذي نستند إليه، يسرني أن أقول إنّ بالاو حققت تقريبا غايات أهدافنا الإنمائية للألفية، وفقاً للتقرير الذي وافقت عليه الأمم المتحدة. فقد نجحت بالاو في تحقيق الغايات المتعلقة بمحو الأمية الشامل، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأمهات والحصول على التعليم. وقضينا على الفقر والجوع، وخفضنا وفيات الأطفال إلى درجة تضاهي مثلتها، حتى في أكثر البلدان المتقدمة النمو تطوراً. وإننا نشكر اقرب أصدقائنا وحلفائنا: ومن بينهم الولايات المتحدة، ثم اليابان وجمهورية الصين (تايبان)، على مساعدتنا لبلوغ هذه المرحلة.

إننا نعتبر الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة الحد الأدنى، وسنبقى نناضل من أجل أهداف أعلى، بما يشمل هدف مكافحة الانتشار المطرد للأمراض غير المعدية مثل السكري، والسرطان وأمراض القلب والبدانة، التي أعلنتها رابطة موظفي الصحة في جزر المحيط الهادئ أوبئة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ.

إننا بلد صغير، لكنّه محظوظ من عدة نواح. وأؤكد أننا ارتقينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بعنايتنا بالموارد التي حباها الله. فقد أنشأنا نظاماً محلياً لصون وحفظ تنوعنا البيولوجي البرّي والبحري. وانضمامنا أيضاً إلى جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، لنعالج معاً سلامة محيطاتنا من خلال برنامج المتزه البحري للمحيط الهادئ.

إن بالاو، والعالم أجمع في الحقيقة متّصل بشبكة حياة معرضة للخطر. فقد ركّزنا اهتمامنا زمنياً طويلاً جداً على

خطاب السيد جونسون توريبونغ، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحِب السيد جونسون توريبونغ، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جونسون توريبونغ، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توريبونغ (تكلم بالإنكليزية): في أيلول/سبتمبر الماضي، كان لي شرف مخاطبة هذه الجمعية للمرة الأولى، بصفتي رئيس دولة بالاو (انظر A/64/PV.7). ويشرفني أن أفعل ذلك مرة أخرى هذه السنة.

إن قصة بالاو الوطنية زاخرة بالإنجازات والنجاح. فقد كانت بالاو آخر بلد يخرج من وصاية الأمم المتحدة. وقد شمل دستور بلدنا الجديد الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو دليل على فعالية الأمم المتحدة. كما ساعدتنا الأمم المتحدة على إقامة شراكة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، السلطة السابقة القائمة بالإدارة لدينا. وجرى تجديد هذه الشراكة في 3 أيلول/سبتمبر، حين أبرمت الولايات المتحدة وبالاو اتفاقاً جديداً، سيساعد بالاو في جهودها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولهذا فإننا نعرب عن امتناننا العميق للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالاو فخورة أيضاً بدورها في المجتمع الدولي، وانضمامنا إلى الاتفاقيات الدولية ووفائنا بالتزاماتنا الدولية. وضباطنا يُسهمون في صون السلام في الدول المهشة. فقد أرسلنا حفظة سلام إلى دار فور وتيمور - ليشتي وجزر سليمان.

وإلى جانب قادة آخرين لبلدان أطراف في هذا الاتفاق، حدّدنا الصيد بالشباك الكيسية، واتفقنا على سدّ الثغرات من حيث اختصاصاتنا، ونفّذنا خطة يوم السفن. ونعتقد أنّ هذه الخطوات حيوية لضمان استمرار بقاء أرصدتنا السمكية.

وحيث تكاتفنا معاً بالاو ودول جزرية صغيرة نامية أخرى في المحيط الهادئ، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، لإصدار القرار ٢٨١/٦٣، "تغيير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن"، إنما فعلنا ذلك لعلنا أنّ تغيير المناخ ليس مجرد مسألة إجمالية، ولكنه ارتقى الآن إلى مستوى مسألة أمنية. وقد كان النجاح في اتخاذ القرار ٢٨١/٦٣ بتوافق الآراء مناسبة مميّزة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وخطوة متقدّمة للمجتمع الدولي. والصراع والاضطراب المتسارعان الناجمان عن الأحداث المناخية، يفرضان استجابة ملحّة من مجلس الأمن. ونحن نكرّر دعوتنا لمجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن هذا القرار.

وبعد أن زرتُ شخصياً جزر المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا العام، عقد سموّ الأمير الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر قمة تاريخياً بين جامعة الدول العربية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وكان مؤتمراً ناجحاً. ومنطقتنا اللتان لم يسبق لهما مطلقاً أن عملتا معاً على الصعيد الثنائي، وجدنا فهماً جديداً للأهداف والثقافة والتقاليد المشتركة. وبالاو ممتنة لجامعة الدول العربية، لأنها أول مجموعة إقليمية تعترف بإمكانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بصفتها وحدة قوية وقابلة للبقاء ومتماسكة.

ويجدونا الأمل بأن نحرز هذه السنة تقدماً موضوعياً بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد ذكر موقفنا من هذه المسألة بوضوح وعلى نحو متواصل في غرفة التفاوض. وإذا أردنا كمنظمة أن نبقي على أهميتنا، فعلياً أن نُصلح المجلس، بحيث

المصالح التجارية بشكل أساسي. وأسأنا استخدام الطبيعة، وعلينا أن نغيّر تفكيرنا. ويجب أن نُعيد ترتيب أولوياتنا لنعطي الأولوية للتنوّع البيولوجي ورفاه أنظمتنا الإيكولوجية. وإذا فعلنا ذلك، يمكننا أن نحقق هدفين، خدمة مصالحنا التجارية البعيدة المدى وحماية الهبة الطبيعية التي تمثّلنا بأسباب الحياة.

والمسألة التي ترمز إلى الخطر على التنوّع البيولوجي لدينا هي بإيجاز الكفاح من أجل الحفاظ على محيطاتنا. ففي السنة الماضية، أعلنت من هذا المنبر عن إنشاء أول ملاذ لسمك القرش في العالم. وكان ذلك خطوة جيدة أولى. كما أنني دعوت إلى إنهاء الإزالة غير المستدامة والقاسية والمبدّدة لزعانف هذا السمك في أعالي البحار، وذلك في المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية. فلا يمكننا القبول بفقدان ٧٣ مليون سمكة قرش سنوياً مقابل قدر من الحساء.

وتفعل بالاو كلّ ما تستطيع، لكنّ هذا العمل لا يجوز أن يتوقّف عند حدود أيّ بلد بمفرده. إننا جميعاً معنيون. وهذا ما يجعلني فخوراً بأننا، رئيس هندوراس لوبو سوسا وأنا، وقّعنا هذا الأسبوع إعلاناً مشتركاً يدعو جميع الدول الأخرى إلى وقف الصيد غير المستدام لسمك القرش.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً لدراسات علمية، مثل الدراسة المعنونة "الأمط والعواقب الإيكولوجية لتناقص سمك القرش في المحيط"، فإن سلامة سمك القرش مرتبطة مباشرة بسلامة سمك التونا. وتعتمد بالاو وبلدان أخرى على سمك التونا بصفته المورد الأساسي لمصائدنا، كما أنّ المجتمع العالمي يعتمد عليه بصفته مصدراً هاماً للغذاء. فعلياً أن نعمل معاً لضمان استمرار بقاء هذا الرصيد السمكي الهام. وفي السنة المنصرمة، استضفت مؤتمر قمة الدول الأطراف في اتفاق ناورو، لاتخاذ خطوات لضمان بقاء سمك التونا وافرًا.

بالاو تؤيد انضمام تايوان إلى أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي، وإلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والعالم بحاجة إلى مدخلاتها لضمان سلامة الطيران المدني وأمنه، وإلى معالجة تغير المناخ بفعالية لصالح الجميع.

وحيث بدأت خطاي، رويت حكاية النجاح بخروج بالاو من الوصاية. وبينما أهي ملاحظاتي، سأتكلم بصراحة عن تحدياتنا. فبالاو اليوم لا تزال تشعر بالألم من الجراح التي أصابتها أثناء أيام استعمارنا. فقد أصاب الخراب جزرنا. إذ نُزِع من إحداها، على سبيل المثال، الكثير من مواردها، مما جعل من الصعب على أولئك الذين يعيشون هناك، أن يوفروا سبل العيش التي تمتعوا بها ذات يوم. وهذا ما حدث لجزيرتنا، أنغاور، التي كانت يوما غنية بالفوسفات. لذا، نطالب المجتمع الدولي بتوفير العلاج اللائم لهذا الجرح التاريخي والدائم - علاج سيشفى الجراح المفتوحة في جزيرتنا، ويخفف آلامنا ويحقق العدالة لشعبنا.

وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للمعارك الشرسة التي خيضت على جزرنا أثناء الحرب العالمية الثانية، أمطرت أرضنا بالمتفجرات. وبعضها لا يزال موجودا هناك، حيا، ويشكل خطرا شديدا على حياة شعبنا وأطرافه. فنناشد ضمير العالم، وبخاصة المسؤولين، أن يزيلوا هذا الخطر بيننا.

وبصفة بالاو بلدا ناميا، فإنها ممتنة للهبات التي يقدمها لنا حلفاؤنا وأصدقائنا وشركاؤنا. لقد كانت قيمة جدا. لكن اقتصادنا النامي يواجه أزمة لا يمكن أن تعالجها الهبات وحدها. وبدون اقتصاد محلي قوي، قائم على مشاريع الأعمال الخاصة والأسواق الحرة، فإن شبابنا سيواصلون مغادرة شواطئنا، سعيا إلى عمالة أفضل في الخارج. إننا بحاجة إلى أكثر من مجرد هبات إنسانية؛ فنحن نحتاج إلى استثمار خاص لتنشيط واستدامة تنميتنا الاقتصادية. لذا، أَدْعُو المستثمرين ومنظمي المشاريع من جميع أرجاء العالم،

تُجسد عضويته تطور العضوية في الجمعية العامة. وتدعم بالاو بقوة توسيع عضوية مجلس الأمن، ولا سيما بإضافة اليابان بصفة عضو دائم.

وفي ما يتعلق بمسألة الأمن، تأمل بالاو بأن تتمر عودة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات هذا الشهر. فينبغي ألا تكون بوتقة المعتقدات الإبراهيمية في العالم موطن كل هذا القدر من الاضطراب. ومن الأهمية بمكان حل هذه المشكلة المستعصية لكي تتمكن المنطقة وواقعها من تجسيد رسالتها التاريخية المتمثلة في السلام على الأرض. ولا يسع بالاو سوى أن تضم صوتها إلى الأصوات الداعمة لحل عادل وشامل وإقليمي، وفقا لخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نرحب بفرصة دعم العملية بفعالية في الجمعية العامة هذا الخريف. فالسلام العالمي يعتمد، في الحقيقة، على السلام في الشرق الأوسط.

وتدعم بالاو أيضا جهود المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية. فقد كان دستورها أول دستور خال من الأسلحة النووية في العالم، ولهذا، فإن إزالة هذه الأسلحة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلينا. وبما أننا اخترنا أهوال الحرب وخرابها، فإننا وجيراننا نتوق إلى اليوم الذي يكون فيه العالم أجمع خاليا من الأسلحة النووية. لذا، نرحب بجميع الجهود لإضافة الشرق الأوسط إلى قائمة المناطق الخالية من تلك الأسلحة.

وقد سلط وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ضوءا ساطعا على الثغرات في قدرتنا الجماعية على منع انتشار الأمراض دوليا. وبمشاركة تايوان، يمكننا الآن أن نسد هذه الثغرات. ونحن نهنئ المجتمع العالمي بتعزيز المجال الصحي من خلال منح تايوان مركز مراقب في جمعية الصحة العالمية. وبالنظر إلى أهمية اتباع نهج شامل لإزاء المشاكل العالمية، فإن

والتدهور البيئي وتغير المناخ، والفقر المتزايد، وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الرعاية الصحية الأساسية للكثيرين من زملائنا بني البشر، في عالم من التفاوتات الاجتماعية العميقة، والإرهاب، والتهديد الواضح المتمثل في الانتشار النووي، وبخاصة في الشرق الأوسط؛ والأزمة الاقتصادية المتواصلة في السنوات القليلة الماضية، التي أثرت بشكل أساسي على ملايين الناس العاملين والفقراء، كلها تتطلب إجراء إقليمي وعالميا فعالا من خلال الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف.

وإذ أنتقل إلى منطقة جوارنا، شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، أود أن أرحب باستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأن أعرب عن الأمل بنتيجة ناجحة. ونحن جميعا نعلم أنها مهمة صعبة، ولكن ليس هناك بديل للحوار. ونعرب عن الأمل بالألا يتخذ أي تدبير أحادي، من شأنه وضع المزيد من العقبات أمام توصيل المفاوضات إلى اتفاق. وينبغي للحل أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وقد اقترحت قبرص، ومعها اليونان، إيجاد ممر بحري إنساني إلى شعب غزة، مستفيدين من قربنا من المنطقة وعلاقتنا الطيبة مع جميع الأطراف.

وهذه السنة، تحتفل قبرص بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء جمهورية قبرص، ومشاركتها بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وقد أصبحت جمهورية قبرص عضوا في المنظمة فور نيلها استقلالها، على الأمل ومع الطموح بالإسهام في أعمال المنظمة، وأداء دور بناء في الشؤون الدولية، من خلال تعزيز تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبفضل الموقع الجغرافي الفريد لقبرص عند تقاطع

لكي يأتوا إلى بالاو للاستثمار وبناء الشراكات مع شعبنا الموهوب، بحيث يمكننا أن ننشئ اقتصادا حيويا لحاضرنا ومستقبلنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد جونسون توريبيونغ، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحِب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كريستوفياس** (تكلم باليونانية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أهنيئ السيد جوزيف ديس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

من المسلم به عموما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات تتضاعف من حيث نطاقها وجسامتها. وهذا يطرح سؤالا عما إذا كانت قدرتنا على الاستجابة لهذه التحديات تتنامى بالقدر نفسه. لقد شهدنا مؤخرا كوارث مناخية وطبيعية على نطاق غير مسبوق في التاريخ الحديث، منها الفيضانات في باكستان، والحرائق في روسيا، والزلازل في هايتي والانهيالات الأرضية في الصين.

مستمر حتى اليوم، شأن انتهاك حقوق الإنسان لجميع المواطنين القبارصة، القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

لقد عانى شعب قبرص بما فيه الكفاية. وحن الوقت للتغلب على المشاكل، لتحقيق المصالحة بين الطائفتين، وإعادة توحيد بلدنا وشعبنا من أجل السلام والأجيال المقبلة.

ولا تزال الجمعية العامة ومجلس الأمن يعالجان مشكلة قبرص منذ ستينات القرن الماضي. وتم اتخاذ عدد من القرارات من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، تهدف إلى حماية استقلال جمهورية قبرص، وسلامتها الإقليمية وسيادتها ووحدتها. وإنني أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير شعب قبرص للأمين العام، ومجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها على اهتمامهم المتواصل والثابت بقبرص.

وفي عام ١٩٧٧، قبل الأسقف مكاريوس، رئيس قبرص آنذاك، تحويل الدولة الوحيدة إلى اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين. وكانت التسوية التاريخية تنازلا جريفا من جانب الطائفة القبرصية اليونانية نحو مواطنيهم القبارصة الأتراك. وقد سعت إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي واستعادة وحدة جمهورية قبرص. وتكونت الهيكلية السكانية والجغرافية البشرية في قبرص، وكان شروط الاتحاد لم تكن موجودة. وعاشت الطائفتان مختلفتين في جميع أنحاء الجزيرة. ولهذا السبب، شكل قبول القبارصة اليونانيين بالاتحاد ذات الطائفتين وذات المنطقتين تسوية وتنازلا تاريخيين نحو مواطنينا القبارصة الأتراك.

وبعد عام ١٩٧٧، أقر مجلس الأمن من خلال قراراته تحويل جمهورية قبرص إلى اتحاد ثنائي الطائفة والمنطقة، مع مساواة سياسية، غير محددة على أساس المساواة العرقية، وإنما وفقا للمشاركة الفعالة لكلتا الطائفتين في جميع أجهزة الحكومة. فالدولة الاتحادية الموحدة دولة واحدة، ذات

ثلاث قارات، فقد حافظت على الهدف النبيل بتشكيلها جسرا للسلام والتعاون في جوارها وما وراءه.

وعقب حصول قبرص على استقلالها في مرحلة صعبة في السياسة العالمية، اتخذت قرارا واضحا وواعيا بالانضمام إلى حركة عدم الانحياز. وبصفتها عضوا مؤسسا للحركة، قامت بدور نشيط في أعمال الأمم المتحدة، وفي حل المشاكل الدولية. وقد تمسكنا دائما بفكرة أنه لا يمكن حل المشاكل من خلال المواجهات العسكرية، وإنما يجب حلها عبر الحوار والدبلوماسية، واحترام السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال لجميع البلدان والشعوب، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة.

وفي عام ٢٠٠٤، انضمت جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي بصفتها عضوا كامل العضوية. ومع الاعتزاز بتقاليدنا، فهي تحافظ على حيادها، وتسعى إلى القيام بدور فعال وبناء بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وبعد أن نالت قبرص استقلالها عام ١٩٦٠، لم تكن الطريق أمام القبارصة بدون مشاكل للأسف. وعلى الرغم من الصعوبات والنكسات العديدة، استطعنا تحقيق نمو اقتصادي ومستوى معيشي مقبول لشعبنا. أما في المجال السياسي، فقد اتسمت السنوات الأولى من الاستقلال بالصعوبات، وبفقدان التعاون السياسي الضروري بين طائفتي الجزيرة، اللتين دُعيتا إلى حكم البلد معا بموجب الدستور. وقد تفاقمت هذه الاختلافات والصعوبات المبكرة نتيجة التدخل الأجنبي. وكان تنويع هذه التدخلات بالانقلاب العسكري للمجلس الذي حكم اليونان آنذاك، وبالغزو التركي غير القانوني في شهري تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٧٤. والاحتلال العسكري من جانب الجيش التركي لنحو ٣٧ في المائة من أراضي جمهورية قبرص

القائد القبرصي التركي الجديد والقيادة التركية رفضا هذه الاقتراحات.

أود هنا أن أشير إشارة خاصة إلى اقتراحنا بشأن فاماغوستا. في عام ١٩٧٤، كانت فاماغوستا مدينة سكانها من القبارصة اليونانيين والأتراك على السواء. لكن مع تقدم الجيش التركي نحو المدينة، أُجبر السكان من القبارصة اليونانيين على الفرار. وأصبحت مدينة فاروشا مدينة أشباح منذ ذلك الحين. ويعتبر مجلس الأمن الحكومة التركية مسؤولة عن المنطقة، وفي عام ١٩٨٤، طالب المجلس، بموجب القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، بعودة المدينة إلى إدارة الأمم المتحدة حتى يتمكن سكانها الشرعيون من أن يقطنوها. وحتى قبل اتخاذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، كان زعماء الطائفتين قد وافقوا في عام ١٩٧٩ على تسوية مسألة فاماغوستا باعتبارها مسألة تحظى بالأولوية بغض النظر عن أي مفاوضات سياسية بشأن المسائل الأخرى.

واقتراحي، في حال القبول به، سيعود بمنافع على كلا الجانبين. فبالإضافة إلى عودة المدينة المسورة إلى سكانها الشرعيين في ظل مراقبة الأمم المتحدة، يتضمن اقتراحي ترميم الجزء المنتمي إلى القرون الوسطى من المدينة حيث يعيش مواطنونا من القبارصة الأتراك، فضلاً عن فتح ميناء فاماغوستا للتجارة الخارجية تحت إشراف الاتحاد الأوروبي - وهذا إجراء يهدف مباشرة إلى جلب المنفعة إلى القبارصة الأتراك. وسيعود هذا التطور أيضاً بالنفع على مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويقدم نموذجاً ممتازاً للتعايش بانسجام وتعاون بين الطائفتين. ومن هذه المنصة، أود أيضاً أن أقترح أن يلغي الحرس الوطني والجيش التركي مرة أخرى تدريجياً العسكرة السنوية المقررة هذا الخريف.

سيادة وحيدة، ومواطنة وحيدة وشخصية دولية وحيدة. والدولة الاتحادية تحترم حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وتجري مراعاة مبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه أيضاً.

ومنذ انتخابي عام ٢٠٠٨، شاركت بنشاط مع قيادة الطائفة القبرصية التركية في عملية قبرصية - الملكية، في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغية التوصل إلى حل مقبول ومتفق عليه تبادلياً، بشأن الجوانب الدستورية وغيرها من الجوانب الداخلية للمشكلة. وبعد عامين من العملية، وعلى الرغم من الصعوبات، أمكن إحراز بعض التقدم، وإن لم يكن بالقدر المنتظر، بشأن مسائل معينة. وفي مستهل تلك العملية، اتفقنا مع الأمين العام على ألا يكون هناك مواعيد نهائية مصطنعة، أو تدخلات خارجية على شكل تحكيم، أو تقديم حلول جاهزة.

ومع القائد الجديد للطائفة القبرصية التركية، عملنا طوال الصيف، وكثفنا اجتماعاتنا أكثر في الأسابيع القليلة الماضية. ولتحقيق نتائج سريعة، قدمت رزمة تتكون من ثلاثة اقتراحات. أولاً، اقترحتُ ترابط مفاوضات فصول الممتلكات والتعديلات الإقليمية والمستوطنين، بغية إعطاء زخم للعملية. واقترحتُ أيضاً أنه يمكننا أن نعقد مؤتمراً دولياً برعاية الأمين العام ومشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والقوى الضامنة، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية قبرص والطائفتين، لمناقشة الجوانب الدولية للمشكلة، حين نكون على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب الداخلية للمشكلة.

والعنصر الثالث من اقتراحي يتعلق بفاماغوستا. ومجموعة اقتراحي تفيد جميع الأطراف، ويمكن أن تهيئ المناخ السياسي اللازم لدفع العملية قُدماً. ومن المؤسف أن

إلا إذا حققنا توزيعاً أكثر عدالة، وإعادة توزيع أفضل لموارد العالم الطبيعية وثرواته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتوجه بالشكر لرئيس جمهورية قبرص على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب فخامة السيد ديميتريس كرستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيد غودلك إيبيل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية نيجيريا الاتحادية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب السيد غودلك إيبيل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غودلك إيبيل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية نيجيريا الاتحادية وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جوناثان** (تكلم بالإنكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب هذه الجمعية لأول مرة منذ أن أديتُ القسم رئيساً لبلدي نيجيريا في ٥ أيار/مايو من هذا العام.

وأقدم بالتهنئة الخالصة لمعالي السيد جوزيف ديس على انتخابه المستحق رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وسمحوا لي أيضاً بأن أتوجه بالتهنئة إلى

لقد أكدت القيادة التركية للمجتمع الدولي أنها تريد حلاً للمشكلة بنهاية عام ٢٠١٠. ولا نزال ننتظر أن تحول أقوالها إلى أفعال. وقد أعرب المجلس الأوروبي مراراً عن نفس هذا التوقع، كما أعرب عنه البرلمان الأوروبي في قرار له صدر قريباً. ويدعو الاتحاد الأوروبي تركيا إلى العمل على أساس قرارات الأمم المتحدة، وإلى الوفاء التزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي وجمهورية قبرص، التي لم تعترف بها تركيا حتى الآن.

يجب على تركيا أن تحترم استقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها، وأن تسهم في التوصل إلى اتفاق يفضي إلى توحيد قبرص وشعبها. ورؤيتنا تقوم على أساس أن تعود قبرص موحدة، ووطناً مشتركاً للقبارصة اليونانيين والأتراك، وأن تكون خالية من أي قوات أجنبية أو مستوطنين أجانب على أراضيها، وأن تحترم احتراماً تاماً حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل مواطنيها: القبارصة اليونانيين والأتراك والمارونيين والأرمن واللاتينيين. وأود أن أجدد التزامي ببذل أقصى ما بوسعي لتحقيق تلك الغاية.

ومن هذه المنصة، أكرر دعوتي إلى القيادة التركية للاجتماع معي، بالتوازي مع عملية التفاوض، حتى أتمكن من مشاركتهم رؤيتي لحل المشكلة القبرصية، حلاً يخدم مصالح القبارصة ومصالح تركيا واليونان، كما يخدم السلم والأمن في المنطقة.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في ازدياد. فتغير المناخ، والفقر، وسوء التغذية وعدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والإرهاب، والحروب، والمخاوف من ازدياد الانتشار النووي والإرهاب النووي، والأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من مناطق العالم، تتطلب منا أن نبذل جهوداً متجددة وأكثر فعالية لحماية منجزات البشرية. إن المستقبل بين أيدينا. ولن ننجح

تنتظر العديد من البلدان، بما فيها بلدنا. وقد جرى التشديد بوضوح وبصورة لا لبس فيها أثناء المناقشات البيئية على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحالة.

وعلى الرغم من أننا حققنا تحسينات كبيرة في القضاء على شلل الأطفال وغيره من أمراض الأطفال، ما زال يتعين على نيجيريا التغلب على نصيبها العادل من التحديات. فالتقدم المحرز بشأن الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقين بتخفيض معدل الوفيات النفاسية وتخفيض معدل وفيات الأطفال، بطيء نسبياً. ولا يزال ضعف نظام الرعاية الصحية الأولية ومحدودية مؤسسات الإحالة من بين التحديات المصرية في قطاع الرعاية الصحية.

وعلى الجانب الإيجابي، حققت نيجيريا تقدماً لافتاً في توفير التعليم الأساسي للجميع، كما أننا شرعنا في المواءمة بين البيانات المعيارية التي ستساعدنا في رصد وتقييم جميع المشاريع ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية على الوجه الصحيح.

لا يزال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا آلية رئيسية لمعالجة الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه، فإن نيجيريا ستظل دولة مانحة للصندوق ومتلقية منه في الوقت ذاته. وبعد أن شاركت نيجيريا بنشاط في العمليتين الأولى والثانية لتجديد موارد الصندوق بمساهمات إجمالية قدرها ٢٠ مليون دولار، فإنها ستقدم مساهمة أخرى بقيمة ١٠ ملايين دولار أثناء العملية الثالثة لتجديد موارده. كما سندعو إلى الوفاء بالتزام موسكوكا الآن وإلى أن يجري توسيع نطاق عمل الصندوق ليشمل الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية دعماً لمبادرة الأمين العام، "كل امرأة، كل طفل".

لا يزال الحكم الرشيد والتقييد الصارم بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان المبادئ الأساسية لإدارتي. وتوطيد

سلفه على البراعة التي أدار بها شؤون الجمعية في دورتها الرابعة والستين. كما أحبي الأمين العام على قيادته المتميزة. وأود أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة دعم الوفد النيجيري له وتعاونته معه طوال فترة رئاسته.

تتزامن هذه الدورة مع الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال ١٧ بلداً أفريقياً، بما فيها بلدي نيجيريا. وصحيح أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور مهم في التعجيل بإنهاء الاستعمار، جزئياً من خلال اتخاذ عدد من القرارات المؤيدة لحقوق الأمم في تقرير مصيرها. وقد عزز استقلال هذه البلدان، وانضمامها فيما بعد إلى الأمم المتحدة، بشكل كبير شرعية المنظمة، وأسهم بالتالي في النهوض بالأهداف النبيلة الواردة في ميثاقها.

كانت نيجيريا أحد البلدان التي خرجت من الاستعمار في عام ١٩٦٠ لتلج عالم الاستقلال والسيادة الجديد، ولتبدأ مهمة بناء الدولة، وتضطلع بدورها العالمي المقدر لها. وكانت مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو بعد فترة لا تزيد على سبعة أيام من نيلنا استقلالنا وفاء مباشراً ومقصوداً بدورنا العالمي الذي وضعناه لأنفسنا كشعب. ومنذ ذلك الحين، شاركنا في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن مشاركتنا في جهود إقليمية مماثلة. لقد كانت نيجيريا مشاركاً فاعلاً في عمل الأمم المتحدة، وستظل كذلك، سعياً منها من خلال ذلك إلى النهوض بالأهداف الوطنية والإقليمية والعالمية.

وبالرغم من سنوات الاستقلال العديدة، لا تزال الكثير من البلدان تواجه تحديات صعبة على صعيد بناء الدولة. وفي هذا الصدد جاء اعتماد مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ للأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس نتائج الأحداث المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية التي جرت هنا مؤخراً في نيويورك تقديراً حقيقياً للحجم الهائل للمهمة التي

بالنيابة، لحضور مؤتمر قمة مصغر بشأن نزع السلاح النووي في واشنطن، العاصمة، في نيسان/أبريل من العام الحالي. وعلى غرار جميع القادة النيجيريين السابقين، فإنني أتفق مع رؤية الرئيس الأمريكي بشأن إخلاء العالم من الأسلحة النووية وسأواصل التعاون معه ومع جميع البشر في سبيل بلوغ هذا الهدف الجدير بالثناء. ودعمنا لاعتماد معاهدة بليندايا ومشاركتنا النشطة في هذا الأمر لدليل على التزامنا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويتمشى ذلك مع مركزنا بصفتنا دولة موقعة على المعاهدات الرئيسية لنتزع السلاح النووي.

وفي الوقت ذاته، تزعزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الاستقرار في القارة الأفريقية وتؤجج الصراعات وتطيل أمدتها وتعرقل برامج الإغاثة. كما أنها تقوض مبادرات السلام وتزيد انتهاكات حقوق الإنسان وتعوق التنمية، ولعل ما يثير القلق أكثر، أنها تعزز ثقافة الجريمة المنظمة والعنف. غير أننا نلاحظ أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها لا يلقى الاهتمام الكافي. وتدعو نيجيريا الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة.

وتشير التقديرات إلى أن هناك قرابة ١٠٠ مليون قطعة من هذه الأسلحة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها. ووجد أن هذه الأسلحة قتلت عددا من الأشخاص في القارة الأفريقية يفوق عدد ضحايا أي نوع آخر من الأسلحة. غير أنه على خلاف الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، لا توجد معاهدات عالمية أو صكوك ملزمة قانونا للتصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد من التشديد على أن إغراق أفريقيا بهذه الأسلحة واستخدامها دون قيود هما من بين أكبر التحديات التي تواجه الزعماء الأفارقة اليوم. وهذه الأسلحة

ديمقراطيتنا وحمائتها مهمة بدأت تؤتي ثمارها. والانتقال السلس للسلطة منذ استعادة الحكم الديمقراطي في نيجيريا في عام ١٩٩٩، بما في ذلك صعودي إلى رئاسة بلدنا بعد موت سلفي، لدليل على التزام جميع أصحاب المصلحة بالحكم الديمقراطي، إدراكا منهم لأن الاستقرار السياسي أمر لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة.

وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا في غضون بضعة أيام، فإننا نتذكر تضحيات الآباء المؤسسين لدولتنا، وكذلك مسؤوليتنا عن الأجيال الحالية والمقبلة. وفي سعينا إلى تحقيق هذه التطلعات، فإننا ملتزمون التزاما ثابتا بأن تكون الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١ حرة ونزيهة وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، فقد اتخذنا الخطوات اللازمة لكفالة نجاح العملية. وأكد للجمعية العامة أن كل صوت سيُعد به في نيجيريا.

كما أننا نعمل على تعزيز هياكلنا المؤسسية لمكافحة الفساد والجرائم المالية وغيرها من الشرور، مثل الاتجار بالبشر والمخدرات. ونعكف على إصلاح القطاع المالي لجعله أكثر شفافية وقابلية للمساءلة. وسيكفل هذا تمتع بلدنا بالاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

وفي سياق التزامنا بالجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، نواصل تعزيز قدراتنا المؤسسية وتوسيعها للتصدي لجميع أشكال التطرف. وفي الواقع، يوجد حاليا مشروعا قانونين - مشروع لمكافحة الإرهاب ومشروع لمكافحة غسل الأموال - معروضان على الجمعية الوطنية لدينا وأنا على ثقة بأنهما سيجري إقرارهما ليصبحا قانونين قبل نهاية السنة التشريعية الحالية.

تلقيت دعوة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بعد وقت قصير من تسلمي لقيادة بلدي بصفتي رئيسا

ونيجيريا، وهي مساهم رئيسي بالقوات في عمليات حفظ السلام في أنحاء العالم، ترى أن من الضروري إعادة النظر في قواعد الاشتباك لمنع معدلات الخسائر البشرية المرتفعة بين أفراد الوحدات العسكرية. ومما يجزنا بشدة أن نرى جنودا يرتدون زيا يحمل ألوان الأمم المتحدة يتعرضون لكمائن ويُقتلون بسبب قواعد الاشتباك.

إن موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة - "إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية" - موضوع ملائم وحسن التوقيت. فثمة حاجة حتمية إلى أن تتولى الأمم المتحدة القيادة في التصدي للمشاكل والتحديات ذات الطابع العالمي. ونحث المنظمة على تسريع وتيرة الإصلاح، ليس لتجسيد الواقع العالمي الراهن على نحو أفضل فحسب، ولكن أيضا لضمان أن تتمتع بشرعية حقيقية. ويتطلب الحكم الرشيد مشاركة جميع الدول وجميع شعوب العالم.

إن إجراء الإصلاح في وقت مبكر، ولا سيما توسيع عضوية مجلس الأمن، سيزيد من فعالية الأمم المتحدة في الحوكمة الرشيدة العالمية. ولم يعد ممكنا تيرير استبعاد الدول الأفريقية من فئة العضوية الدائمة في المجلس.

وأود أن أؤكد مجددا إيمان نيجيريا الراسخ بدور الأمم المتحدة في السعي لتحقيق أهدافنا المشتركة لصالح البشرية جمعاء. ولذلك، فإننا نتعهد بمواصلة دعمنا للمنظمة، من أجل تعزيزها، باعتباره وسيلة لتمسكنا بالمثل العليا التي تمثلها.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على كلماتهم الطيبة للتعزية والمواساة في وفاة الرئيس الراحل عمر موسى يارادوا التي أعربوا عنها في إحدى جلسات الجمعية في أيار/مايو الماضي. وعلى الرغم من موته، فإن إرثه مستمر، ولا زالت إدارتي تنفذ البرامج التي وضعناها خلال

تشجع على الإفلات من العقاب والجريمة العابرة للحدود والسطو المسلح والقرصنة واختطاف النساء البريئات واغتصابهن. وبصفة عامة، فإن وجودها يعوق النمو الاقتصادي لأنه ما من أحد يرغب في الاستثمار في دولة أو منطقة معرضة للأزمات. ونعلم بوجود قرابة ٣٠٠ شركة تنتج وتبيع هذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ما يقرب من ٥٠ بلدا في أنحاء العالم. ونعتقد أنه قد آن الأوان لكي تكشر الأمم المتحدة عن أنيابها إذا ما كانت تريد حقا مساعدة أفريقيا في الخروج من أزمتها بسلام.

بصفتي رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسعدني أن أفيد بأننا أحرزنا تقدما كبيرا في إحلال السلام والاستقرار في بلدان في الجماعة، كانت حتى وقت قريب غارقة في أزمت سياسية. وأدى ذلك إلى تحسن كبير في الحالة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وهو ما عزز بدوره السلام والأمن بما لهما من أهمية بالغة للتنمية. وسنواصل البناء على هذه الإنجازات لتوطيد الاستقرار ونشر الرخاء في المنطقة دون الإقليمية.

اختارت نيجيريا موضوع الدبلوماسية الوقائية لبحثه في مناقشة مفتوحة عقدها أثناء رئاستها لمجلس الأمن في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6360) لإبراز الأهمية التي توليها لمنع نشوب الصراعات. ومن الواضح أن منع نشوب الصراعات خيار أقل تكلفة من حفظ السلام لصون السلام والأمن. وأحث الأمم المتحدة على تجديد الاهتمام بالدبلوماسية الوقائية. والعبء المالي المتزايد لحفظ السلام والتكلفة البشرية العالية للصراع سببان وجيهان لكي تسعى الأمم المتحدة بقوة إلى اعتماد الدبلوماسية الوقائية تماشيا مع روح أحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

نقوم بإصلاح مؤسساتنا المتعددة الأطراف وتجديدها بما يتماشى مع تغير خارطة القوة، وأن نعزز إجراءاتنا في مجال بناء السلام العالمي وتغير المناخ والتنمية، وأن نعزز القيم الليبرالية وحقوق الإنسان من أجل أن نكسب صراع الأفكار.

والحقيقة أننا في كل هذه المجالات الثلاثة لا نفعل أي شيء بالفعالية التي يجب أن نفعله بها. وباتت فعالية النهج المتعددة الأطراف موضع شك في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وفشل محادثات تغير المناخ في كوبنهاغن وتعثرت جولة الدوحة التجارية. وقد كان عدد كبير من الدول والمؤسسات الدولية يتردد في تعزيز القيم الإنسانية المستنيرة. إننا بحاجة إلى أن ننشط مؤسساتنا ونضفي روح ثقة جديدة على تعبيرنا عن مثلنا.

وبالإشارة أولاً إلى تغيير جغرافيا القوة، فإن من الحقائق التي تذكر كثيراً أن النظام الاقتصادي القديم يتعرض للتحول، وأن ما كان يعرف بالاقتصادات الناشئة، قد أصبحت الآن، في العديد من الحالات، أطرافاً فاعلة اقتصادية عالمية. وقد بدأ توزيع القوة العسكرية أيضاً يتغير، بحيث أصبحت القوة تمارس في أماكن عديدة وبطرق مختلفة. ويتطلب منا هذا التحول في القوة أن نقوم بإصلاح مؤسساتنا الدولية، وأن نعزز سيادة القانون الدولي، وأن نحرر التجارة العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، عانت مؤسساتنا المتعددة الأطراف أحياناً وهي تحاول التكيف مع الظروف الجديدة، ولذلك فإن الإصلاح بات ضرورياً. وأفضل مكان للبدء بذلك هو هنا في الأمم المتحدة. ويجب إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس جغرافيا القوة الجديدة. والمملكة المتحدة واضحة وموقفها لا لبس فيه في تأييدها لمنح مقاعد دائمة في المجلس للبرازيل والهند وألمانيا واليابان وللممثل الأفريقي. وبعبارة

الفترة التي تبوأ فيها منصب رئيس بلدنا، بينما كنت أتولى منصب نائب الرئيس. تغمدهم الله الفقيه بواسع رحمته.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد العام لقواتها المسلحة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غودلوك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد العام لقواتها المسلحة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## البند ٨ (تابع) المناقشة العامة

**الرئيس بالنيابة**: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولاس كليغ، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد كليغ** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تدرك الدول الممثلة هنا مدى التغيير العميق الذي شهده العالم خلال العقود الستة ونصف العقد المنصرمة منذ أن أنشئت الأمم المتحدة؛ منذ أن أدت روح المواطنة العالمية، وروح الشعوب والأمم وهي توحد طاقتها لحل مشاكلها المشتركة، إلى ميلاد الأمم المتحدة. واليوم ثمة حاجة إلى تلك الروح أكثر من أي وقت مضى.

علينا جميعاً أن نستجيب لعالمٍ تغير بشكل عميق. وبوصفنا مجتمعاً من الدول، فإننا نواجه ثلاثة تحديات كبرى: إعادة رسم خارطة القوة، بما في ذلك حدوث تحول كبير في القوة الاقتصادية؛ وعولمة المشاكل، ولا سيما الإرهاب وتغير المناخ؛ وظهور أنماط للهوية تستعصي على التحديد بشكل متزايد، وسرعة انتقال الأفكار الجديدة وسطوتها. وإذا تناولنا هذه التحديات مجتمعة، فإنها تعني أننا في عالم جديد. وتتطلب ثلاثتها استجابات متطابقة. لذلك يجب علينا أن

وأستطيع أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل القيام بدورنا في جعل العالم أكثر أماناً من تهديد الأسلحة النووية.

وقد كنت على استعداد للترحيب بالتقدم المحرز خلال اجتماع هذا الأسبوع لمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + 3 بشأن إيران. وكنت مستعداً أيضاً للتأكيد مجدداً بصراحة على مخاوفنا من البرنامج النووي الإيراني. لكن بدلاً من ذلك فإن مسألة تثير القلق البالغ على الصعيد العالمي قد طغت عليها، مرة أخرى، التصريحات الشاذة والعدائية والمثيرة للانتباه التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد من على هذه المنصة أمس. لقد كان القصد من تعليقاته صرف الانتباه عن واجبات إيران والاستئثار بالعناوين العريضة في وسائط الإعلام. بيد أنها لا تستحق أن تحقق أيّاً من ذلك.

ويزيد عالم القوة المعاد تشكيكه من الحاجة إلى فتح حدودنا للتجارة الحرة. فعالم المبادلات التجارية أكثر أماناً. والتوصل إلى صفقة بشأن التجارة العالمية، وهو أمر في متناول أيدينا، سيحقق للاقتصاد العالمي ١٧٠ بليون دولار سنوياً. وقبل عامين كنا قريبين جداً من تحقيق ذلك، لكننا فشلنا في إتمام الصفقة. ونحن ببساطة لا نتحمل الحمائية. واليوم، علينا أن نعترف بأننا بحاجة إلى صفقة أكثر طموحاً مما كنا نتوخاه في ذلك الوقت إن أردنا التوصل إلى اتفاق. فزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للصادرات الزراعية من أقل البلدان نمواً، من شأنها دعم النمو والحد من الفقر.

والتحول الثاني من التحولات الثلاثة الكبيرة الذي يجب أن نتكيف معه هو عولمة العديد من مشاكلنا والعديد من حلول تلك المشاكل. فاقتصاداتنا، بالطبع، مرتبط بعضها ببعض على نحو أوثق من أي وقت مضى، كما أظهرت ذلك بشكل خطير الأحداث الأخيرة. فالازدهار والفقر في

بسيطة، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتحدث باسم الأكثرية إذا كانت لا تستمع إلا لأصوات الأقلية. ونحن نرحب بوعد الرئيس إعطاء الأولوية لمواصلة الجمعية للمفاوضات بشأن هذه المسألة.

ومن الضروري أيضاً توثيق التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، ونحن نرحب بتأكيد الجمعية على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلينا أن نقف صفاً واحداً في مواجهة الإرهاب.

وستظل المملكة المتحدة تناصر الأمم المتحدة على الدوام. فلو لم تكن موجودة لتعين علينا أن نبتكرها. لكن لنكن صرحاء. بدون إصلاح جذري، لن تقدم الأمم المتحدة القيادة التي يتوسمها العالم منها. ومن المهم كذلك أن يجد الدور الحيوي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز التنمية والازدهار التمثيل الكافي في الجمعية العامة.

وإعادة رسم خارطة القوة تزيد من أهمية بسط سلطة القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. فالقوانين هي الممثل القوي لقيمنا الجماعية. وهذا هو السبب الذي يجعل من المهم دعم صكوك العدالة الدولية وتعزيزها، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المتخصصة، مثل محكمتي رواندا ويوغسلافيا السابقة.

وأرحب بشدة بتعليقات الرئيس أوباما أمس بشأن الأهمية الحيوية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن المملكة المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة التي تقود إلى إنهاء الأعمال العدائية التي أضرت بجميع الأطراف ضرراً بليغاً.

ويمثل منع انتشار الأسلحة النووية أولوية قصوى أخرى بالنسبة للمجتمع الدولي. وترحب المملكة المتحدة بالنجاح الذي حققه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة لاستعراض المعاهدة الذي عقد في أيار/مايو الماضي،

العالم: في السودان، حيث سنشهد استفتاء بشأن مستقبل جنوب السودان، بينما نواصل السعي لإحراز تقدم في مجال العدالة في دارفور وعلى نطاق أكثر اتساعاً؛ وفي الصومال، حيث تضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بدور شجاع وجوهري، وحيث ينبغي للدور القيادي للأمم المتحدة أن يكون حاسماً؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أُحرز الكثير من التقدم، لكننا بدأنا ندرك خلال الأسابيع الأخيرة حجم العمل الكثير المتبقي لإنجازه من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الحقيقيين للكثيرين من أبناء الشعب الذين يتعرضون لضغوط شديدة.

والمملكة المتحدة لا تزال ملتزمة تماماً بمهمة إحلال السلام وتحقيق الازدهار في أفغانستان. والأفغان يتولون المسؤولية عن شؤونهم على نحو متزايد. وقد برهن مؤتمر كابول المعقود في هذا العام والانتخابات البرلمانية التي أُجريت مؤخراً على التزام الأفغان. ولا تزال هناك تحديات، لكن ثمة تقدماً يُحرز. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركائها الدوليين لدعم الأفغان في بناء أفغانستان أفضل.

إن المملكة المتحدة مخلصه تماماً في دعمها للتنمية الدولية. وعلى غرار دول كثيرة، فإننا مضطرون لاتخاذ إجراءات صارمة لسد عجزنا المالي، ولكننا لن نترشح قيد أمثلة عن التزامنا بالتنمية. وسنفي بوعدها تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٣، وسنكرس هذا الالتزام قانونياً.

عندما تقع الكارثة، يجب علينا أن نستجيب بسرعة وبسخاء. وباكستان تواجه حالياً كارثة إنسانية ذات أبعاد تفوق التصور. وكما قال الأمين العام، فإن هذه أكبر كارثة في تاريخ الأمم المتحدة الممتد لـ ٦٥ عاماً. ومن ثم، يجب علينا كفالة تمويل نداء الأمم المتحدة تمويلًا مناسباً لتغطية تكاليف الإغاثة الإنسانية والتعمير معا ويجب علينا كفالة

جزء من العالم يؤثران على النشاط الاقتصادي والأمن في المناطق الأخرى.

ويمكن أن تنتشر الأمراض حول العالم في ظرف أيام قلائل. وتدير الإرهاب شبكات دولية في جميع أنحاء العالم. ولا تحترم الحدود التهديدات البيئية. لقد تعودنا على التفكير بالأشخاص عديمي الجنسية. وعلينا أن نتعود على فكرة المشاكل التي لا جنسية لها أيضاً. وتقع الصراعات بين الحدود الوطنية وغيرها وداخلها، لكن أينما تقع فإنها يمكن أن تهدد مصالح كل الدول. فالصراعات تقوض ازدهارنا الجماعي وتدمر التنمية. وعلينا أن نعمل بجد أكبر لمنع نشوب الصراعات بمعالجة العنف في مصادره. وحيثما يندلع الصراع يجب علينا أن نكون مستعدين للمساعدة في تسويته.

لذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لأنه بالإسهام القيم لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في إرساء أسس السلام المستدام في جميع أنحاء العالم. نحن ممتنون امتناناً عظيماً لهم جميعاً، وللحكومات التي توفرهم. وقد كانت المملكة المتحدة، إلى جانب فرنسا والشركاء الآخرين، في طليعة الداعمين والمشجعين للأمم المتحدة في جهودها للاضطلاع بعمليات حفظ سلام استراتيجية وفعالة. وسنستمر في تقديم ذلك الدعم.

بيد أن حفظ السلام وحده لا يمثل الجواب الشافي. فنحن نحتاج أيضاً إلى بناء السلام. فالأمم المتحدة في مركز فريد لا يسمح لها ليس بحفظ السلام فحسب، بل بإدامته أيضاً. وعمليات بناء السلام الفعالة يمكن أن تنصدي للأسباب الكامنة للصراع، وأن تعزز القدرات المحلية والإقليمية والوطنية للإسهام في الاستقرار على المدى الطويل في الدول المهشة.

وسيشهد العام المقبل تحديات كبيرة تواجه جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والعدالة والأمن في

أبدا عن إصرارنا على أنه ينبغي عدم إسكات أي شخص بسبب دينه أو معتقداته.

ولذلك، ستواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وضعت الأمم المتحدة إطارا قانونيا عالميا لمعايير حقوق الإنسان. ونريد أن يبدل مجلس حقوق الإنسان المزيد من الجهد لكفالة تنفيذ الدول لالتزاماتها والاستفادة من الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١ في تحسين قدرة المجلس على الاستجابة بفعالية للحالات المثيرة للقلق، مثل الانتهاك البشع للديمقراطية وحقوق الإنسان في بورما.

إن السياسة الخارجية للمملكة المتحدة ستشكلها التحديات الثلاثة الكبيرة التي تناولتها اليوم: تحول القوة وعولمة المشاكل والانتشار السريع للأفكار وقوتها. وستعزز حكومة المملكة المتحدة مثلنا ومصالحنا بلا خوف مع الاستمرار في توخي الواقعية في نهجنا.

وهذه هي الروح التي تجري بها حكومة المملكة المتحدة استعراضا شاملا لسياستها الاستراتيجية في مجالي الدفاع والأمن. وكنا قد أجرينا آخر استعراض في عام ١٩٩٨، لكن العالم تغير، كما تغير طابع التهديدات التي تواجهنا. ولا أعني بذلك أننا لم نكن نواجه تهديدات خطيرة في السابق، ولكنها كانت أكثر تحديدا ووضوحا وقابلية للتنبؤ. واليوم، فإن التهديدات لأمننا لم تعد متأصلة في دول بعينها. فهي أكثر ميوعة وأقل وضوحا في الغالب: الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو هجمات الفضاء الإلكتروني. ويجب ألا نحكم على أمننا بقدرتنا على التعامل مع ما نعرفه، ولكن بمدى قدرتنا على التصدي للتهديدات التي لا يمكن التنبؤ بها.

كما ستكون المملكة المتحدة مثالا يحتذى في إظهار القيادة. وبوصفنا مدافعين أشداء عن سيادة القانون على

وجود دعم كاف في الأجل الطويل، بما في ذلك لمساعدة باكستان في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي التي ستتيح للبلد إعادة بناء نفسه. وأنا فخور جدا، بصفتي ممثل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بأن الاتحاد الأوروبي أظهر مؤخرا قيادة حقيقية بوعده تحسين الفرص التجارية لباكستان في مواجهة الكارثة. وكلني أمل في أن يجذو آخرون حذونا.

وهكذا، فقد تحولت القوة الاقتصادية وأصبحت المشاكل معولمة، ولكن في الوقت ذاته زادت قوة الأفكار زيادة هائلة. وأصبحت الهويات أكثر ميوعة. ولم يعد من الممكن تصنيف الأشخاص في قوالب وطنية موسومة بعناية. ويعني هذا أن الانتصار في معركة الأفكار لا يقل أهمية عن التفوق العسكري.

ويجب على المؤسسات أن تواصل الاسترشاد في عملها بالقيم التي تأسست عليها تلك المؤسسات: سيادة القانون، على الصعيدين المحلي والدولي؛ والحق في حرية التعبير والاعتقاد؛ والديمقراطية؛ والمساواة أمام القانون. وتوصف هذه القيم أحيانا بأفكار غريبة، ولكن لا يقول بذلك سوى أشخاص لا يعرفون تاريخهم. فقبل أربعة قرون، وضع الإمبراطور المغولي العظيم "أكبر" تشريعات لكفالة الحرية الدينية والمساواة في ما أصبحت تعرف باسم الهند الآن في حين كان المهترقون يُشدون إلى الأوتاد في أنحاء من أوروبا ويُحرقون. والحقيقة هي أنه لا يمكن لأي دولة أو منطقة نسبة القيم الليبرالية المتمثلة في المساواة والقانون وتقرير المصير إلى نفسها. فهي قيم عالمية ذات قوة عالمية. كما أنها قيم في صلب ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي ألا نعتذر أبدا عن الترويج لفكرة المساواة بين النساء والرجال؛ وألا نحجم أبدا عن الإصرار على أن الحكومات التي تختارها شعوبها أفضل من غيرها؛ وألا نتراجع

واسمحوا لي أن أحاطبكم باسم شعب الكويت بإحدى لغاتكم الرسمية.

(تكلم بالفرنسية)

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعب الكويت، أود أن أهنئ السيد ديبس على انتخابه. ونحن متأكدون من أنه بفضل حكمته وخبرته المقترنتين بالمكانة المرموقة لبلده الصديق، الاتحاد السويسري، الذي تربطنا به علاقة متينة جدا على الساحة الدولية، ستتوج مداولتنا بالنجاح.

كما لا يسعني إلا أن أشيد بالجهود المخلصة لسلفكم الدكتور علي عبد السلام التريكي وأن أعبر له عن فائق الشكر والعرفان على إدارته الناجحة والتميزة لأعمال الدورة السابقة.

كما أود أن أعرب عن فائق الاعتزاز بالجهود الواضحة التي يقوم بها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون لتحقيق المقاصد والأهداف الدولية التي نسعى جميعا من أجلها لترسيخ مفاهيم التعاون الدولي واحترام الشرعية الدولية وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نحتفل قريبا بالذكرى الخامسة والستين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة ويجدون الأمل في أن تستمر رحلة نجاح الأمم المتحدة لأعوام عديدة قادمة باعتبارها أفضل آلية دولية متعددة الأطراف بل إنها الأكثر شرعية وحيادية ومصداقية؛ وأثبتت على مر ستة عقود قدرتها على تجنب حروب دامية وحفظ السلم والأمن الدوليين إلا أن التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي تتزايد بدلا من أن تتناقص وأصبحت أكثر تشابكا وتعقيدا. لذلك فإن دور المنظمات بدأ يتشعب ويتعاضم ويزداد أهمية وحيوية لمواجهة الأزمات والمشاكل الاجتماعية كالقضاء على الفقر والجوع وانتشار الأمراض والأوبئة وآفة المخدرات والجريمة المنظمة وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ومشاكل أخرى اقتصادية كارتفاع أسعار

الصعيد الدولي، فإننا سنطبق ما ندعو إليه. فلا يمكن أن تصر أي دولة على القانون ثم تتصرف كما لو كانت فوقه. ولكن هجنا سيكون أيضا حصيفا وواقعا. فخلال السنوات الأخيرة، تعلمنا - عبر دروس قاسية في بعض الحالات - أن الديمقراطية لا يمكن إقامتها بإصدار مراسيم وأن الحرية لا يمكن إيجادها بقوة الأوامر.

وستستعيد الحكومة الائتلافية الجديدة، التي تولت السلطة قبل خمسة أشهر، السمعة الدولية لبريطانيا باتباع سياسة خارجية حريصة تركيز على القيم الليبرالية.

لقد تغير العالم، لكن القيم التي ينبغي أن توجهنا لم تتغير. ويتعين علينا تجديد مؤسساتنا الدولية بما يتماشى مع الحقائق الجديدة للقوة والنفوذ العالميين وأن نسلط الضوء بلا خوف على مثل الديمقراطية والمساواة والحرية. ونحن مُطالبون بالقيام بأشياء عظيمة. ومن الضروري أن نأتي بأشياء عظيمة. وتقع على عاتق جيلنا من الزعماء المسؤولية عن مواجهة هذه التحديات معا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحِب سمو الشيخ ناصر الحمد الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بسمو الشيخ ناصر الحمد الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد الصباح** (الكويت): سيدي الرئيس، يسعدني في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنتم تمثلون بلدكم الصديق الاتحاد السويسري.

المرأة واستحداث منصب بدرجة وكيل أمين عام لهذا الغرض.

ومن جانب آخر، نرى أنه وبعد مضي أكثر من ١٧ عاما على مناقشتنا لإصلاح مجلس الأمن، فإن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوات المطلوبة لتحسين وتطوير عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله، وزيادة عدد أعضائه وفق معايير وضوابط تحقق التوازن العادل في التمثيل والفعالية في أدائه لمهامه ومسؤولياته، وبما يضمن حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع حجمها ومساهماتها ودورها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ الميثاق.

وتأكيدا لنهج دولة الكويت الثابت في دعم جهود وأنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، فقد واصلت تقديم يد العون للمحتاجين في مختلف مناطق العالم. وترسيخا لمبادئ سياسة الكويت الخارجية، فإن صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، على مر خمسة عقود، يواصل تقديم مساعدات ومنح، استفادت منها حتى الآن أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم وبقرود ميسرة وصلت إلى ١٤,٥ بليون دولار، وبما يعادل ١,٣١ في المائة من إجمالي الناتج القومي للكويت - وبمقدار ضعف النسبة المقررة دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وإيماننا من دولة الكويت بالدور الهام والحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي تنجم عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات، فقد قررت الكويت زيادة مساهمتها الطوعية السنوية لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، بما يقارب خمسة أضعاف مساهمتها السابقة رغبة من الكويت في دعم هذه الأنشطة الإنسانية وتعميق تعاونها المشترك مع المنظمة الدولية.

إن دولة الكويت وهي تحتفل بيوبيلها الذهبي لمرور ٥٠ عاما على استقلالها وتنفيذا للرغبة السامية لسمو أمير

المواد الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات المسلحة المستمرة في عدد من مناطق العالم. وهذه التحديات بجميع أنواعها ساهمت في العامين الماضيين في إلغاء كثير من المكاسب التي حققتها العديد من الدول النامية للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

كما كان للكوارث الطبيعية أثر مدمر على اقتصادات العديد من الدول النامية، ونجم عنها خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات. وأبرز مثال على ذلك الزلزال الذي ضرب جمهورية هايتي في شهر كانون الثاني/يناير الماضي والفيضانات التي تعرضت لها جمهورية باكستان الشهر الماضي.

لا شك أن هناك الكثير من العمل الذي يجب أن نقوم به للحد من مخاطر ظاهرة تغير المناخ. وهناك فرصة متاحة أمامنا في المؤتمر الذي سيعقد في مدينة كانكون، في المكسيك في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، الذي نأمل أن نتوصل فيه إلى اتفاق ملزم يحدد الأهداف المطلوب التوصل إليها والإطار الزمني لتحقيقها وتحديد مسؤوليات الدول الأعضاء وآليات العمل المشترك لضمان التزام الدول المتقدمة بالتمويل ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة آثاره.

لا شك أن التحديات السابق ذكرها تتطلب إصلاحات وتحسينات مستمرة في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها لمواكبة المتغيرات في العلاقات الدولية والارتقاء بأدائها.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، المعنون "الاتفاق على نطاق المنظومة"، الذي تم بموجبه إنشاء كيان جديد - كيان الأمم المتحدة للمرأة - يختص بتعزيز الجهود الدولية للمساواة بين الجنسين وتمكين

التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتلبية احتياجات وطموحات الشعب العراقي في بناء عراق ديمقراطي حر وموحد، يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويساهم في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتأمل دولة الكويت، باعتبارها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من أجل العمل على إيجاد حل للتراع حول الجزر الإماراتية، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وبما يتناسب مع ما جاء في القرارات الصادرة عن القمم الخليجية والاجتماعات الوزارية.

وإذ تؤكد دولة الكويت على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها تدعو جميع الدول ذات البرامج المماثلة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ ما يلزم من تدابير بناء الثقة لطمأنة المجتمع الدولي حول طبيعة تلك البرامج، وفقا لقرارات الشرعية الدولية. ونؤكد على ضرورة حل هذه القضايا سلميا، ومن خلال الطرق الدبلوماسية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، بما يمهّد للوصول إلى اتفاق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، تنفيذًا لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي.

إن الصراع العربي الإسرائيلي يعد أخطر تهديد للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وإخفاق الأمم المتحدة خلال الستة عقود الماضية في إيجاد حل لهذه القضية المحورية، ساهم في تعقيد القضية الفلسطينية ودفع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التمادي في عدم احترام الشرعية

الكويت بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، أقرت خطة تنمية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤. ورصدت ميزانية لها بحدود ١١٥ بليون دولار لتطوير البنية التحتية وبناء الموانئ والسكك الحديدية وإنشاء مدن جديدة ومواصلة العمل على تحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين والمقيمين على السواء.

وفي هذا الشأن، تفتخر دولة الكويت بتصدرها دائما مراتب متقدمة، عربيا وعالميا، من حيث جودة التعليم وجودة الحياة والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين والوضع الاقتصادي والحريات السياسية، وفقا لتصنيفات نشرتها منظمات ووكالات دولية متخصصة ومنظمات أخرى غير حكومية.

٢٠ عاما مضت على غزو العراق واحتلاله لدولة الكويت، وهي ذكرى أليمة، عقدنا نحن وأشقاؤنا في العراق العزم على تجاوزها من خلال إرساء قواعد لعلاقات ثابتة تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل جميع الخلافات بالطرق والسواحل السلمية، واحترام جميع قرارات الشرعية الدولية وتنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ودولة الكويت، المتفائلة بمستقبل العلاقات بين البلدين، على أتم الاستعداد لمواصلة تقديم كل أشكال الدعم لمساعدة الحكومة العراقية في جهودها لفرض الأمن والاستقرار والحفاظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وإعادة بناء مختلف قطاعات الدولة التي عانت من مغامرات النظام السابق وسياساته العدوانية والتوسعية.

وفي هذا الشأن، نأمل أن تؤدي المشاورات الجارية حاليا بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية في العراق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على مواجهة

إن العيش في بيئة نظيفة وآمنة ومستقرة هو ما تتمناه شعوب العالم. وطوال العقود الماضية استطعنا، تحت مظلة الأمم المتحدة التوصل إلى الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لضمان العيش الكريم لشعوبنا في عالم يسوده العدل والمساواة. لذلك، علينا أن نتحمل مسؤولياتنا والالتزام بتعهداتنا لتحقيق آمال وتطلعات شعوب الأرض قاطبة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب دولة سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### **خطاب السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطُحِب السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيرا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد كان** (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أتقدم بتنهائي القلبية إلى الرئيس ديس على توليه رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. كما أعرب عن عميق تقديري لمعالي علي عبد السلام التريكي على جهوده كرئيس للدورة السابقة. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي لمعالي الأمين العام بان كي - مون على قيادته.

الدولية. فأصرت على سياسة الاستيطان، وفرضت الحصار على غزة وطمست معالم القدس من أجل تهويد المدينة.

وبدلا من استقبال المبادرة العربية للسلام كخيار استراتيجي ونواة لعملية السلام في الشرق الأوسط، استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي وفي سياسات التنكيل والاعتقالات ضد الفلسطينيين العزل. وتذرعت بالصواريخ التي تطلق ضدها لتشن حروبا قاسية وتمادت في استخدام القوة، بالإضافة إلى غطرسها بالاعتداء على قافلة الحرية التركية في المياه الدولية.

إلا أن إسرائيل، لثقتها بأنها قادرة على الإفلات من العقاب، ترتكب الجرائم بصورة مستمرة ومنتظمة، ولا يقابل هذه الغطرسة رد مناسب من المجتمع الدولي. لذا فإننا نعيد تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن على حفظ الأمن والسلم، والتعامل مع إسرائيل بجدية وحزم وإجبارها على الانصياع للإرادة الدولية.

ونأمل أن تسفر المفاوضات المباشرة التي بدأت في مطلع هذا الشهر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عن إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

كما نحدد دعمنا الكامل للجمهورية العربية السورية لاستعادة أراضيها المحتلة في الجولان والعودة إلى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونؤكد على ضرورة تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للأجواء اللبنانية والخط الأزرق الفاصل، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة.

من الجوع، ويموت فيه قرابة المليون كل عام من الملاريا، ويمنع الفقر زهاء ٧٢ مليون طفل من الالتحاق بالمدارس.

إن اليابان تعلق أهمية كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حضرت أمس الأول قمة الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.9)، وأعلنت فيه عن مساهمات جديدة لنا في مجالي الصحة والتعليم - التزام كان - انطلاقا من رغبتنا في إنقاذ الأرواح الناشئة وتمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس. وفي السنوات الخمس المقبلة، سوف نقدم ٥ بلايين دولار في شكل مساعدة صحية و ٣,٥ بليون دولار مساعدة تعليمية. والتزامنا في مجال الصحة يتضمن المساهمة بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا. أما مساعدتنا في مجال التعليم فستوفر بيئة تعليمية ذات جودة عالية لأكثر من ٧ ملايين طفل.

ستواصل اليابان العمل على نحو شامل لتقديم المساعدة الإنمائية وفقا لمفهوم الأمن البشري، وسوف تصدر الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي نحو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وكجزء من تلك الجهود، يقترح بلدي عقد مؤتمر دولي في اليابان في العام المقبل لتعزيز التنسيق في ما بين طائفة واسعة من أصحاب المصالح. بمن فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية.

إن تعزيز المساعدة المقدمة لأفريقيا، بشكل خاص، حيث يسير التقدم سيرا بطيئا نحو تحقيق أهداف الألفية، أصبح من بين أولويات المجتمع الدولي. فتحقيق أهداف الألفية في أفريقيا ركيزة أساسية في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وتعزز اليابان جهودها في مجالات كالصحة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والمواد الغذائية. ستواصل اليابان، تقديم مساعدتها وستعمل على

قبل ٦٥ عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واجهت اليابان نفس التحديات التي تجابه البلدان النامية اليوم. واليابان تحظى بقدر كبير من دعم المجتمع الدولي في كفاحها للتغلب على تلك التحديات. ولهذا السبب، تشعر اليابان بقوة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي ينصب عليها تركيز الجمعية العامة في هذا العام.

وفي هذا الوقت، يواجه المجتمع الدولي سلسلة من التحديات، بما في ذلك الفقر، والجوع والأمراض المعدية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والقذائف، والصراعات الإقليمية والمسائل البيئية العالمية. ومن دواعي شرفي أن تتاح لي هذه الفرصة لأنشطر مع الجمعية العامة أفكارا المتعلقة بدور اليابان الذي ينبغي لها القيام به في المجتمع الدولي والبناء على تجاربنا.

أود أن أبدأ بتشاطر فلسفة عزيزة علي، ألا وهي أن الدور الرئيسي لقائد أي بلد ينبغي أن يتمثل في إنشاء مجتمع تتضاءل فيه المعاناة البشرية إلى الحد الأدنى. وأعتقد أن من واجب جميع القادة السياسيين العمل، قدر الإمكان، على تقليص مصادر المعاناة البشرية، من قبيل الفقر والمرض والصراع. إنني إذ أضع تلك الفلسفة في الحسبان، سوف أناقش الآن مساهمات اليابان المحددة في أربعة مجالات، وهي التنمية، والبيئة العالمية، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وحفظ السلام وبناء السلام.

إن أول مجال من مجالات مساهمتنا هو المساعدة في تنمية البلدان النامية. لقد حققت اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية إعادة البناء الاقتصادي، ويعود جزئيا الفضل في ذلك إلى المساعدة الدولية. وفيما بعد، ومن خلال النمو الاقتصادي السريع، أصبحت اليابان، من بين الدول الاقتصادية الرئيسية. وبهذه الخلفية من تاريخ اليابان، لا يمكنها أن تغفل حقائق عالم اليوم، إذ يعاني فيه بليون شخص

أما المجال الثالث لمساهمتنا، فهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. أعتقد أنه بالنظر إلى اختراع الأسلحة النووية وتهديدها اللاحق لبقاء البشرية، وهو تهديد من صنع الإنسان، يجب أن يكون حل المشكلة في إطار جهود يتوصل إليها الإنسان. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من تدمير القنابل الذرية، لديها مسؤولية أخلاقية عن اتخاذ خطوات محددة لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. واليابان مصممة على تصدر المجتمع الدولي في تلك المساعي.

كل عام وعلى مر الـ ٦٥ سنة الماضية تُقام الصلوات التذكارية للسلم في هيروشيما وناغازاكي من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد قام الأمين العام بان كي - مون في شهر آب/أغسطس من هذا العام بزيارة لليابان، وكان أول أمين عام يحضر احتفال السلام التذكاري في هيروشيما، وقام بزيارة ناغازاكي. أود أن أشكره مرة أخرى على تلك الزيارة. وقد حضر أيضا ممثل للولايات المتحدة إلى جانب ممثلين لبلدان أخرى احتفال هيروشيما. وأرحب ترحيبا حارا، بقرارهم بشأن الحضور مما يسهم في زيادة الزخم نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

واليابان، تتحمل مسؤولية أمام البشرية جمعاء عن توعية الأجيال المقبلة بالطابع الكارثي للأسلحة النووية. وإذ أضع ذلك الهدف في الحسبان، قررت تعيين ناجين من القنبلة الذرية - يعرفون في اليابان باسم هيباكوشا - كحلفاء وصل خاصة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وطلبت منهم توجيه رسائل إلى العالم تتحدث عن أهوال استخدام الأسلحة النووية وعن قيمة السلام، وهي رسائل لا يمكن لأحد أن ينقلها سوى من كانت لديهم تجربة مباشرة.

وستنسق اليابان، مع البلدان الأخرى، والمجتمع المدني، من أجل تشجيع التثقيف عن نزع السلاح وقضايا عدم الانتشار. وفي الدورة الرابعة والستين قدمت اليابان،

زيادتها للوفاء بالتزاماتنا التي قطعناها في مؤتمر طوكيو الدولي، بما في ذلك مضاعفة مساعدتنا الإنمائية الرسمية وتقديم الدعم لمضاعفة الاستثمار الخاص في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٢.

أما المجال الثاني لمساهمتنا فهو البيئة العالمية. لقد أعلنت اليابان في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي انعقد في العام الماضي عن هدفها المتمثل في تخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع مستويات ١٩٩٠. ويعتمد ذلك على إنشاء إطار دولي منصف وفعال، يمكن فيه لجميع الاقتصادات الكبيرة المشاركة، ويعتمد أيضا على موافقة تلك الاقتصادات على وضع أهداف طموحة.

إن الدول الجزرية الصغيرة، تواجه خطر إغراقها نتيجة تغير المناخ. وبغية اعتماد وثيقة جديدة شاملة وملزمة قانونا، ستواصل اليابان، التنسيق مع الدول الأخرى، والأمم المتحدة، لقيادة المفاوضات الدولية لضمان نجاح المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في نهاية هذا العام. وسندعم باطراد البلدان النامية الضعيفة أمام الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك، اتخاذ تدابير تخفيفية كتخفيض الانبعاثات من خلال إقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

في الشهر المقبل، سيعقد في ناغويا، باليابان الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، تحت عنوان "العيش في وئام مع الطبيعة". ولا بد لنا في ذلك الاجتماع، من التوصل إلى اتفاق بشأن البدء بإجراءات جديدة لوقف التدهور السريع في فقدان التنوع البيولوجي. إن أكبر التحديات في ذلك الصدد، تتضمن وضع هدف عالمي مشترك، وإنشاء نظام دولي جديد في مجال اقتسام منافع الموارد الجينية. واليابان، بوصفها رئيسة للاجتماع، مصممة على القيام بدور هام في هذه الجهود.

المحتَظفين أمر لا غنى عنه البتة. وإذا اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات إيجابية ومخلصة من قبيل تنفيذ اتفاقها مع اليابان، فإن اليابان على استعداد للتعامل بالمثل.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي مُتَّحداً على التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحث إيران على اتخاذ قرارات واقعية. وستواصل اليابان حث إيران على بذل جهود ترمي إلى تبيد شكوك المجتمع الدولي. كما سنعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي على إيجاد تسوية سلمية ودبلوماسية لتلك المسألة.

المجال الرابع لمساهمتنا هو حفظ السلام وبناء السلام. إن اليابان التي مرت بمرحلة إعادة الإعمار إثر الدمار الذي لحق بها جراء الحرب وحققت النمو الاقتصادي، تعي بعمق أهمية وقيمة السلام. وتشهد جهودنا في بحالي حفظ السلام وبناء السلام على عزمنا العمل بطريقة استباقية لتحقيق سلام حقيقي.

هناك افتراض عام بأن أنشطة بناء السلام الرامية إلى تعزيز الصحة والتعليم والتنمية الصناعية والعمالة ينبغي أن تبدأ بعد انتهاء مرحلة حفظ السلام. لكن تحقيق السلام الحقيقي يتطلب لزاماً العمل في بناء السلام بالتزامن مع أنشطة حفظ السلام منذ المراحل الأولية. في نيسان/أبريل من هذا العام نظّمت اليابان، بوصفها رئيساً لمجلس الأمن، مناقشة مفتوحة في المجلس بشأن بناء السلام عقب انتهاء النزاع (انظر S/PV.6299)، وستبذل اليابان مستقبلاً جهوداً لتعزيز هذا النهج السلس لبناء السلام في العالم، استناداً إلى منظور الأمن البشري.

في هايتي التي تعرضت لدمار غير مسبوق جراء الزلزال المأساوي في وقت سابق من هذا العام، يساهم فريق من مهندسي قوات الدفاع اليابانية بفعالية في جهود التعافي

مشروع قرار بعنوان "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي اعتمده الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر، بوصفه القرار ٤٧/٦٤، واشتركت الولايات المتحدة في تقديمه لأول مرة. إن اليابان مصممة على المثابرة في جهودها الرامية إلى تعزيز الاتجاه نحو توسيع الدعم لذلك القرار في المجتمع الدولي.

من الأمور التي تكتسي أهمية بالغة، التنفيذ المستمر للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أيار/مايو. وقد اشتركت اليابان وأستراليا، بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة، في استضافة اجتماع لوزراء خارجية البلدان ذات الأفكار المتشابهة لمناقشة مسألة نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. كما أننا أطلقنا فريقاً جديداً يسعى لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كذلك نزمع تعميق المناقشات بشأن تقليص دور وعدد الأسلحة النووية في العالم.

لا بد من التنويه هنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. إن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستحداث السلاح النووي والقذائف يشكل تهديداً للمجتمع الدولي بأسره. وتناشد اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ تدابير ملموسة بموجب سلسلة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ المستمر من قبل جميع الدول الأعضاء لجميع القرارات ذات الصلة أمر بالغ الأهمية.

لم تغير اليابان عزمها على تسوية المسائل المعلقة بطريقة شاملة، وطي صفحة الماضي المؤلم، وتطبيع العلاقات بموجب إعلان بيونغ يانغ المشترك بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولتحقيق ذلك فإن تسوية مسألة

الأخيرة بصرف مبلغ ٥٠ مليون دولار كمساعدة في عملية إعادة إدماج المتمردين. وستتحرى اليابان عند تقديم مساعداتها أن يكون لتلك المساعدات، من وجهة نظر الشعب الأفغاني، أثرا إيجابيا على سبل كسب معيشته.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أود أن أشدد على أهمية إصلاح الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الدولية الوحيدة المنوط بها تعزيز سلام العالم ورحائه. ثمة حاجة ملحة إذن إلى كفالة فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على التصدي بكفاءة للمشاكل العالمية المختلفة. ولبلوغ تلك الغاية، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعمل على نحو استباقي لتحقيق إصلاح هيكلي للأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على العمل. كما ينبغي للأمم المتحدة من جانبها السعي باستمرار إلى الحفاظ على تفهم وثقة الدول الأعضاء بالعمل على ضمان الشفافية وروح المساءلة.

إن دور مجلس الأمن في تمكين الأمم المتحدة من الأداء الجيد في تسوية المشاكل العالمية دور بالغ الأهمية بشكل خاص. وإذا أراد مجلس الأمن أن يكون فعالا فإنه بحاجة إلى أن يكسب الشرعية ويصبح مرآة الواقع الحالي في المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد فإنه لا غنى عن إصلاح مجلس الأمن.

أعتقد أن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من الدمار النووي ولا يملك أسلحة نووية، في وضع يؤهلها تماما للاضطلاع بدور في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أعرب مجددا عن طموح اليابان الراسخ إلى أن تتحمل مزيدا من المسؤوليات في مجال السلم والأمن الدوليين بالحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن.

تجابه اليابان اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية متنوعة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الشيخوخة في المجتمع مع

في إطار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي باكستان التي تعرضت للفيضانات لدينا في الوقت الحالي أربع مروحيات تابعة لقوة دفاع اليابان تعمل على تقديم المساعدات كجزء من فريق الإغاثة العالمي. فيما يتعلق بيمور - ليشتي، اتخذنا مؤخرا قرارا بإيفاد موظفين للاتصال العسكري ليلتحقوا ميدانيا بعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الميدان. وستواصل اليابان، مع الأمم المتحدة، مشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام والإغاثة في حالات الطوارئ.

فضلا عن ذلك، سنبدل جهودا ملموسة في مجالات مثل الاستثمار في السلام عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم المساعدات لمراكز تدريب عمليات حفظ السلام، وتنمية الموارد البشرية كما فعلنا في آسيا بتدريب خبراء مدنيين في مجال بناء السلام.

من كل مناطق العالم التي تُبذل فيها جهود حفظ السلام، تظل أفغانستان على وجه الخصوص في مرحلة بالغة الأهمية. إن أفغانستان، في هذه اللحظة، أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق ببناء السلام الشيء الذي حدا باليابان إلى توجيهه أضخم مساعداتها صوب ذلك البلد. وقد قامت اليابان، بالتعاون مع شركاء مختلفين، بتقديم الدعم لجهود الحكومة الأفغانية بطريقة شاملة ومتكاملة مع التركيز على ثلاث ركائز هي تحسين الحالة الأمنية، بما في ذلك تدريب الشرطة؛ وإعادة إدماج جنود طالبان السابقين من الرتب الدنيا عن طريق التدريب المهني، وإيجاد الوظائف والتنمية الذاتية المستدامة عن طريق المساعدة الزراعية واستراتيجيات أخرى مماثلة.

ستعاون اليابان مع جمهورية تركيا في المساعدة على تدريب الشرطة الأفغانية عن طريق التمويل وأفراد الشرطة بغية تحسين الوضع الأمني في أفغانستان. كما قمنا في الآونة

نزع السلاح ومنع الانتشار أو نحراب الإرهاب، يلزمنا أن نعمل سوية أكثر من أي وقت مضى.

وأنتم شخصياً، السيد الرئيس، نظمتم ونلتم الاستحسان عن تنظيم مناقشة عامة تحت شعار "إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية". ولكسمرغ بصفتها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة تؤيد تأييداً تاماً تقييم الأمين العام بأن الأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي تملك الإطار والمعرفة والشرعية الضرورية لرسم وتنفيذ السياسات الفعالة في التصدي للتحديات العالمية، التي تتطلب استجابات جماعية عاجلة. بيد أننا لا يسعنا أن نكتفي بالاعتماد على هذا المبدأ وإن كان مغروساً في النفوس. بل يجب علينا أن نستخلص النتائج الضرورية وأن نتحمل المسؤولية عنها. وتلك المسؤوليات فردية وجماعية على السواء، لا سيما بالنسبة إلى أعضاء المجتمع الدولي ومنظمتنا الكونية.

أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع، كررنا التزامنا الجماعي بفعل كل شيء ممكن لإنقاذ البشرية من الجوع والأمية والمرض، وبتحرير كوكب الأرض، في نهاية المطاف، من التفاوتات - فيما بين القارات وداخلها وفيما بين المناطق وداخلها وفيما بين البلدان وداخلها وكذلك فيما بين الرجال والنساء.

وترحب لكسمرغ بهذا الالتزام المتجدد بمحاربة الفقر بأبعاده المختلفة. فتأسيس الشراكة الحقيقية من أجل التنمية ينبع من تشاطر المسؤوليات بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية على السواء. ورغم أننا نتوقع إجراءات أقوى من البلدان النامية في مجالات الحوكمة السديدة وسيادة القانون وبناء القدرة وتملك التنمية، فإن البلدان المتقدمة النمو يجب عليها أن تفي بالتزاماتها من حيث نوعية المعونة وكميتها.

تدني معدل المواليد، والمشاكل المالية والاعتماد على بلدان أخرى في الحصول على الطاقة. وأحسب أن تلك التحديات هي تحديات عالمية إذ أن العديد من البلدان ستواجهها لا محالة إن عاجلاً أم آجلاً. إنني على اقتناع بأن اليابان ستساهم في الجهود العالمية بتقديم نموذج خلاق، أفرزته تجربتها الوطنية الخاصة، لحل المشاكل التي تواجه العالم الآن ومستقبلاً. إن اليابان قد عقدت العزم على التصدي لتلك التحديات بكل ما تملك من قوة.

إن أوجه الخلاف التي تفرق بين الأمم ليست كبيرة بالمقارنة مع عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا إزاء البشرية. إنني على اقتناع تام بذلك. ويتوقف كل شيء على القرارات والتدابير التي نتخذها اليوم. فليتأمل كل واحد منا بعمق تلك الفكرة فيما نحن نبدأ الدورة الجديدة لجمعيتنا العامة ونسعى إلى إحراز نتائج طيبة من مداولاتنا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** باسم عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به لتوه.

أصطحب السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان آسلبورن، نائب رئيس وزراء لوكسمبورغ، ووزير الخارجية.

**السيد آسلبورن (لكسمرغ) (تكلم بالفرنسية):** القيم التي بنيت عليها المنظمة قبل ٦٥ سنة ما زالت صالحة للتغلب على التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. وسواء كنا نحارب الفقر أو نحمي البيئة ونحفظ التنوع البيولوجي أو نسبي السلام في مناطق الصراع أو نساعد السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية أو نعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في العالم أو نحرز التقدم صوب

مناقشة مستقبل عمليات حفظ السلام والتغلب على خلافاتنا وانقساماتنا بشأن هذه المسألة المحددة.

كما أنها تبرز مرة أخرى أهمية الإجراءات الملموسة التي تتخذها الأمم المتحدة للقضاء على استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب. وفي ذلك الصدد أرحب بتعيين السيدة مارغوت والستروم بمنصب الممثلة الخاصة للأمم العام لشؤون العنف الجنسي في الصراع. وفي هذا العام، الذي تحل فيه الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، لا يجوز التسامح بعد الآن مع هذه الأعمال الشائنة والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب.

ولئن كانت المسؤولية الأولية عن سلامة مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن محاربة الفقر وبسط سيادة القانون تقع على عاتق الحكومة الكونغولية، فإن المجتمع الدولي يجب أن يفعل كل ما في وسعه دعماً لتلك الحكومة في جهودها الرامية إلى كفالة الملاحقة الحثيثة للمسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم البشعة ومحاکمتهم وإنزال العقاب بهم. وإن محاربة الإفلات من العقاب يجب أن تجعلنا أيضاً نعير قدراً كبيراً من الاهتمام للتقرير الخاص عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣، الذي أعلن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن إصداره في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وكما قلتُ في مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي، الذي عقد في كيمبالا في أيار/مايو، ينبغي لمحاربة الإفلات من العقاب عن أشد الجرائم خطورة ألا تكون هدفاً مجرداً بعد الآن، بل يجب أن تصبح حقيقة واقعة ملموسة وثابتة. ويتعين علينا جميعاً أن نتعاون في كفالة النجاح في ذلك المضمار.

وهذا أساس مطلوب لتلك الشراكة، لا سيما فيما يتصل بأفريقيا.

إنني أفتخر بالقول إن لكسمبرغ تندرج بين البلدان التي وفت بوعودها. وإننا نسعى سعياً حثيثاً حتى نثبت أننا شريك دولي يعول عليه، حتى في أوقات الأزمات. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ قد بلغت سقف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي، وفي عام ٢٠٠٩ تجاوزت مساعدتنا الإنمائية الرسمية ١ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي. وتلتزم حكومتنا بمواصلة هذه المساعي، سواء من حيث الحجم أو نسبة المساعدة من الدخل الوطني الإجمالي. وذلك المسعى مرتبط بالضرورة بالتحسين المطرد لنوعية المعونة.

واجب منع اندلاع الصراعات العنيفة واحتوائها وحلها هدف مركزي لمنظمتنا. وإن الميثاق يدعونا جميعاً إلى أن نوحّد قوانا في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. وإن عمليات حفظ السلام، التي يتجاوز عدد أفرادها ١٢٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء المنتشرين في شتى أرجاء العالم، بلغت نطاقاً لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة. ولئن كان دور تثبيت الاستقرار الذي تؤديه قوات الأمم المتحدة دوراً لا يمكن إنكاره، فإن الطبيعة المتغيرة للصراعات والتعقيد المتزايد للولايات كشفت أيضاً عن القيود التي يعاني منها النظام وتحد من فعالية الهياكل والأدوات الأساسية الموضوعية تحت تصرف المنظمة.

عمليات الاغتصاب الجماعي والاعتداءات الجنسية التي وقعت في هذا الصيف في كيفو الشمالية وعجز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن حماية المدنيين تذكراً صارخة بصعوبة صون السلم في مناطق الصراع في ظل الافتقار إلى الموارد والولايات الكافية. وتلك الجرائم البشعة تجبرنا على أن نواصل على وجه السرعة

الأحد التالي، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وإن موقف الرئيس أوباما يتسق مع ذلك بطريقة واضحة لا لبس فيها.

وريشما يتم ذلك، يتسم إيجاد حل دائم للحالة في غزة وإنعاش اقتصادها بأهمية قصوى. فالحصار مستمر. وأرجو لنداءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن تلقى في النهاية آذانا صاغية. وفي ذلك السياق أرحب بإعلان الأمين العام البدء في تحقيق دولي في حادثة أيار/مايو الماضي المتصلة بأسطول المعونة في طريقه إلى غزة. وإن إجراء تحقيقات تكون شاملة ونزيهة وغير متحيزة ومتوازنة وشفافة وتتسق مع المعايير الدولية يكتسي أهمية عظيمة. وسترتب عن التحقيق، بالطبع، آثار على مصداقية منظمتنا أيضا.

وفي السودان، يدخل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل مرحلته النهائية بالاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان ومنطقة أبيي. وبعد أكثر من عقدين من المواجهة، بدأت آفاق التسوية تتضح ملامحها أخيراً. بيد أن الطريق لا يزال محفوفاً بالمصاعب. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في مساعدة السودان على شق طريقه خلال هذه المرحلة الحرجة، ومساعدته على إجراء عملية ستقود في النهاية إلى سلام دائم لشعبه. ويجب علينا أن نكفل إجراء الانتخابات بطريقة شفافة وسلمية، بغض النظر، بالطبع، عن نتائجها.

وهناك حاجة أيضاً إلى زيادة الجهود من أجل دعم المبادرات الحالية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية بمشاركة كل الأطراف في دارفور لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. فالعنف المستمر في دارفور يهدد الاستقرار في السودان كله وفي المنطقة بأسرها.

وهناك حاجة أيضاً إلى اتباع نهج شامل في الصومال، ذلك البلد الذي صار صنوا للحرب الأهلية

لقد دأبنا سنة بعد أخرى، في هذا الحفل بالذات، على الإعراب عن أملنا في رؤية السلام يستتب في الشرق الأوسط. وننادي مرة أخرى بحل يقوم على التعايش بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في كنف السلام والأمن. وإننا نحث الطرفين على أن يضطلعوا بمسؤوليتهما وبتهيئتهما، من خلال أعمالهما، إطاراً للتسوية الدائمة للصراع. وإننا نعرف أن تلك النداءات قد ذهبت سدى في معظمها حتى هذا اليوم.

إلا أن استئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ يعطينا مرة أخرى الأمل بأننا سنتوصل أخيراً إلى تسوية نهائية تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتمخض عن ولادة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتلاصقة الأطراف، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين. ويحدوني وطيد الأمل بأن النداء الذي أطلقه الرئيس أوباما من أجل العمل على تحقيق دولة فلسطينية في عام ٢٠١١ سيجرم إلى واقع.

ولكننا يجب ألا نسمح لأعداء السلام والذين يسعون إلى نسف محادثات السلام بصرف انتباهنا عن هدفنا. ومن المهم للطرفين كليهما أن يبديا العزيمة والشجاعة والرزانة وضبط النفس وأن يتصرفا وفقاً للقانون الدولي فقط. ومن هنا تأتي أهمية إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية. فهي غير قانونية وتتعارض مع القانون الدولي وتمثل بوضوح عقبة تعترض طريق السلام. والسبب وراء اعتبارها كذلك هو أنه لئن كانت الحقيقة الفعلية لقيام المرء بالبناء على أرض شخص آخر تستحق بحذ ذاتها الإدانة، فإن الأنشطة الاستيطانية تشكل أيضاً رمزا للقهر والإذلال الذي لا يجوز القبول به. وإنني، كأوروبي، أشعر بالارتياح لأن الاتحاد الأوروبي يواصل الإصرار على دعوته الإجماعية القوية بإطالة أمد الوقف المؤقت للأنشطة الاستيطانية إلى ما بعد يوم

وعلاوة على ذلك، علينا أن نستمر في جهودنا نحو نزع السلاح النووي ونزع الأسلحة التقليدية على السواء، كما قلت ذلك أمس حين أُتيحت لي الفرصة خلال الاجتماع الوزاري بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح الذي دعا إليه الأمين العام. ومن شأن السعي الدؤوب لتحقيق الأمن باستخدام أدنى مستوى ممكن من التسليح أن يسهم إسهاماً أساسياً في الاستقرار حول العالم.

وفي ذلك الصدد، أؤيد بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ التي تمنع استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها وتخزينها. وعلى المستوى الوطني، حظرت لكسمبرغ، التي كانت من أوائل البلدان التي وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها، تمويل القنابل العنقودية.

كما يجب الترحيب بالتقدم المحرز نحو التوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن تجارة الأسلحة برعاية الأمم المتحدة. فالمشاكل المرتبطة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويل تلك الأسلحة إلى الأسواق غير القانونية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، والجريمة المنظمة والإرهاب، الأمر الذي سيقوض السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن هنا تتبع أهمية التوصل أخيراً إلى اعتماد صك قانوني في هذا المجال.

وسيعقد بلدي، ومعه شركاء آخرون، ندوة في الأسبوع المقبل في بوسطن تتعلق بمعاهدة لتجارة الأسلحة. وقد وُجّهت الدعوة إلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة فيها. ونأمل أن نسهم بذلك في مناقشة هذه المسألة المهمة والنظر فيها.

وإذا كنا نؤمن بوجاهة النهج المتعدد الأطراف القائم على أساس الأمم المتحدة، فيجب أن نوفر للمنظمة الوسائل التي تمكنها من أن تكون مركزاً للعمل المتعدد الأطراف، وأن تكون قوة دفع لإحداث التغيير. وعلينا أن ندفع باتجاه القيام

والصراع الدموي لفترة طال أمدها. فالنهج الشامل وحده هو الكفيل بوضع نهاية للتهديد الإرهابي الذي تمثله الجماعات المسلحة للصومال وللمنطقة وللمجتمع الدولي كله، بالإضافة إلى القضاء على القرصنة بصورة دائمة، وإرساء سيادة القانون في الصومال.

ويسعى بلدي إلى الاضطلاع بكامل دوره الفعال ضمن الجهود العالمية لإيجاد حل للأزمة في الصومال. ولهذه الغاية، تشارك لكسمبرغ بفعالية في عملية أطلنطا لردع القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال ومنعهما وقمعهما، كما تشارك في البعثة العسكرية للمساعدة في تدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية - وهما عمليتان أطلقهما الاتحاد الأوروبي دعماً لقرارات مجلس الأمن. وننوي، إلى جانب شركائنا الأوروبيين والأفارقة، الاستمرار في دعم عملية جيبوتي للسلام ودعم البحث عن حل سياسي دائم.

واسمحوا لي أن أتطرق في عجالة لمسألة أخرى أعتقد أنه يجب ألا يتم إغفالها عند مناقشة السبل الكفيلة بضمان وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي، ألا وهي مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. إن نجاح مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الثامن لاستعراض المعاهدة، الذي عقد هنا في نيويورك في أيار/مايو، قد قربنا من هدفنا المشترك المتمثل في جعل العالم أكثر أماناً للجميع وخالياً من الأسلحة النووية. والآن سيكون من المهم المحافظة على الزخم السياسي، وضمان التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة، بما في ذلك القرار المتعلق بعقد مؤتمر بحلول ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأنا متيقن من أن التقدم المحرز في هذا المجال ستكون له تداعياته على الأطراف الفاعلة الأخرى وعلى المسائل الأخرى.

التزاماً قوياً وثابتاً بخدمة النساء والفتيات حول العالم. وبوسعها أن تعتمد على التأييد الكامل من بلدي الذي اتبع منذ سنوات عديدة نهجاً جنسانياً متكاملًا وسياسة فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مجال التعاون الإنمائي.

وكما أشرت إلى ذلك على نحو مستوحى، سيدي، لدى انتخابكم للرئاسة في ١١ حزيران/يونيه (انظر A/64/PV.93)، فإن مهمتنا الأولى هي العمل معاً لإيجاد حلول بناءة تكفل الكرامة والأمان والأمن والرفاهية للجميع. وبلدي مستعد للاستمرار في أداء دوره على المستوى الوطني وكذلك بوصفه عضواً في الاتحاد الأوروبي. إن رغبة لكسمبرغ في الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية تتضح جلياً في الأمثلة الملموسة التي قدمتها. كما يعبر عنها ترشحنا لمقعد غير دائم بمجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٣.

إن التزام لكسمبرغ بالتزام أوروبي أيضاً، كما قلت ذلك منذ قليل. فمن خلال تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي وزيادة أوجه التآزر بين صكوكه بعد بدء نفاذ معاهدة لشبونة، فقد أصبح الاتحاد الآن على استعداد، أكثر من أي وقت مضى، ليكون طرفاً فاعلاً وفعالاً وداعماً للأمم المتحدة في جميع المجالات التي تنشأ فيها. ويريد الاتحاد الأوروبي أن يصبح شريكاً فعالاً وداعماً، وهذا هو السبب في أننا نولي أهمية كبيرة لإصدار قرار ينظم المشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي في عمل منظمتنا. فبناء مستقبل أفضل للجميع لن يكون إلا بالعمل معاً في إطار الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بإصلاحات داخلية حاسمة، تتضمن، فيما أرى، إصلاح مجلس الأمن. فكلنا نعي الحاجة إلى إصلاح المجلس ليكون أكثر شمولاً وتمثيلاً لحقائق اليوم، وليكون أيضاً أكثر فعالية وشفافية. إن ضمان وجود مكان للدول الصغيرة، التي تمثل الآن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة، له أهمية قصوى في هذا الصدد.

ويجب علينا أن نقوم باستعراض الصكوك المتوفرة لدينا الآن، سواء كانت عمليات حفظ السلام، كما أشرت إلى ذلك أمس، أو لجنة بناء السلام أو مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الإدماج الضروري لحقوق الإنسان في كل مجالات عمل الأمم المتحدة.

وتمثل لجنة بناء السلام أحد الأصول الرئيسية للقدرة التشغيلية المتوفرة للمجتمع الدولي للعمل بشأن جدول أعمال الحافل المتعلق بالسلام. وتؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً الفلسفة الكامنة وراء إنشاء اللجنة، وتشارك مشاركة فعالة في تشكيلة غينيا - بيساو. وقد بدأت اللجنة تثبت جدواها. بيد أنه ينبغي أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل نتائجها ملموسة أكثر على المستوى القطري حتى نسمح لبلدان أخرى بأن تستفيد من إنجازاتها وتمكن من مواجهة تحدياتها الناشئة. ويجب أن تلي أهدافنا توقعات المجتمعات والشعوب الخارجة من الصراعات. وفي ذلك الصدد، أؤيد القرار الذي اتخذ مؤخراً بإدراج ليبريا ضمن جدول أعمال اللجنة.

ويجب أيضاً أن نتغلب على التجزؤ المنهجي الذي بدأ يتطور تدريجياً منذ إنشاء المنظمة، ويجب تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. وقد أُتخذت واحدة من الخطوات المهمة في ذلك الاتجاه هذا العام بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بتعيين السيدة ميشيل باشلي على رأس كيان الأمم المتحدة للمرأة. ولا يساورني أدنى شك في أنها ستظهر